

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كلبي محمد اولحاج - البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير - قسم: علوم التسيير

الموضوع:

تحسين القرارات الإستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية

- دراسة حالة مصنع الاسمنت بسور الغزلان -
البويرة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال

من إعداد الطالبتين:

- شعاب شهيرة

- جدة نزيهة

تحت إشراف:

الدكتورة وهابي كلثوم

لجنة المناقشة

أ.ة. حداد نور المدي رئيسة.

د. وهابي كلثوم مشرفة.

أ.ة. عليان صبرينة مناقشة.

السنة الجامعية: 2019/2018

ملخص باللغة العربية:

تعالج هذه الدراسة إشكالية ما مدى مساهمة المعلومات المالية في تحسين جودة القرارات الاستثمارية، وهذا ما تكتسبه المعلومة المالية من أهمية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. ويهدف هذا الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى محاولة التعرف على القرارات الاستثمارية ومقومات القرارات الاستثمارية، مراحل وأهدافه، وكذا العوامل المؤثرة فيه. **الكلمات المفتاحية:** المعلومات المالية، جودة المعلومات المالية، القرارات الاستثمارية، مصنع الاسمنت.

Abstract

This study deals with the problematic nature of the contribution financial information in improving the quality of investments, and this is because the financial is very important in making investment decisions.

This topic aims in descriptive approach which tries to identify decisions, investment decisions its stages and objectives and the factors affecting it.

Keyword: financial information, Quality of financial information, Investment decisions.

كلمة شكر

الصلاة والسلام على خير البرية خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ

وعلى صحبه ومن ولاه إلى يوم الدين.

نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى أستاذتنا الدكتورة الفاضلة " وهابي كلثوم " الذي أشرفت على

تأطيرنا من خلال البحث منذ أن كان بذرة إلى أن صار ثمرة، صنعتها توجيهاتها

السديدة ونصائحها القيمة التي كانت لنا نعم السند والمعين، فجزاها الله خيرا وجعل عملها

في ميزان حسناتها ورعاها وحفظها ووفقها.

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لكافة عمال مصنع الاسمنت على المساعدات المقدمة لنا

ونشكر في الأخير كل من ساعدنا سواء من قريب أو من بعيد وقدم لنا يد العون ولو بكلمة طيبة

جددت معنوياتنا وبعثت فينا الحيوية من أجل الاستمرار و المثابرة.

شهيرة.....نزيرة

الإهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيهما حقها، ولا الأرقام أن تحصي فضائلها

إلى من قاسمتني همومي ومتاعبي ورافقتني بدعائها

إلى صاحبة القلب الواسع والدواء النافع

إليك أهدي ثمرة جهدي أمي.

إلى مصدر قوتي ونجاحي،

إلى من كان اهتمامه قوام عزيمتي

إلى من زرع في قلبي حب العمل والاجتهاد

إليك يا أبي أهدي عصارة جهدي

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية

ورافقتني في دروب الحياة إلى أعز الناس إخوتي وأخي.

إلى التي وقفت جنبي وكانت عوناً لي أختي الغالية نزيهة

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات: سلمى، كريمة، أحلام، مريم، حياة، وفاء، سارة

إلى كل من يعرفني من بعيد أو من قريب

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكري.

شبهيرة

الإهداء

بسم خالق الأكوان وباسط الأرض ورافع السماء أهدي

ثمرة جهدي إلى هبة الرب، وإلى منبع الحنان

وشعلة الأمل، إلى أحلى وأجمل كلمة في الوجود، إلى الشمعة

التي تنير البيت أُمي أغلى ما في حياتي.

إلى الذي علمني الكثير مما يلقنه الآباء إلى أبنائهم وعلمني بسلوكه

أن لا شيء ينال بغير الكد والاجتهاد، وأن وسام المرء

أخلاقه وعلمه، إلى والدي العزيز حفظه الله ورعاه.

إلى من كان سنداً لي طوال إعدادي لهذه المذكرة زوجي العزيز

إلى أغلى الناس على قلبي إخوتي وأخواتي وعماتي وأعمامي وخالاتي وأخوالي..

إلى شمعة البيت ونور حياتي ابني الحبيب شاهين

إلى حبيبة القلب ورفيقة الدرب أختي العزيزة شهيرة التي ساعدتني كثيراً

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد أهدي هذا العمل

إلى كل من نسي أن يخط أسمائهم القلم وسكنوا القلب.

تذرية

	ملخص الدراسة
	كلمة شكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	فهرس الملاحق
أ	مقدمة عامة
الفصل الأول: جودة المعلومات المالية كمدخل لتحسين قرارات الاستثمار	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مدخل إلى جودة المعلومات المالية
7	المطلب الأول: تعريف المعلومات المالية وخصائصها
8	المطلب الثاني: جودة المعلومات المالية
10	المطلب الثالث: محددات جودة المعلومات المالية
12	المبحث الثاني: ماهية القرارات الاستثمارية
12	المطلب الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية، مراحلها و أهدافها
17	المطلب الثاني: مقومات القرارات الاستثمارية وأنواعها
19	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري
24	المبحث الثالث: تأثير جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية
24	المطلب الأول: جودة معلومات قوائم الدخل وعلاقتها بقرارات الاستثمار
25	المطلب الثاني: جودة معلومات القوائم المخططة للتدفقات النقدية وأثرها على القرارات الاستثمارية
27	المطلب الثالث: قرارات الاستثمار وجودة المعلومات المتضمنة في التقارير والقوائم المالية الدورية
29	خلاصة

الفصل الثاني: تحليل أئر جودة المعلومات المالية لتحسين قرارات الاستثمار في مصنع الإسمنت بسور الغزلان	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: نظرة شاملة عن مصنع الإسمنت
32	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المصنع
33	المطلب الثاني: تعريف مصنع الإسمنت بسور الغزلان وأهدافه
36	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصنع الإسمنت
45	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
45	المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته
46	المطلب الثاني: أدوات الدراسة ومصادر جمع المعلومات
49	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة
52	المبحث الثالث: اختبار اتجاهات أفراد العينة حول جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية
52	المطلب الأول: تحليل اتجاهات أفراد العينة حول جودة المعلومات المالية
54	المطلب الثاني: اتجاهات أفراد العينة حول القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت
56	المطلب الثالث: اختبار آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومات المالية ودورها في تحسين القرارات الاستثمارية
58	المطلب الرابع: اختبار الفرضيات
69	خلاصة
71	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق



قائمة الجداول



الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
45	عدد الاستبيانات الموزعة	(1-2)
46	مقياس لكارت الخماسي	(2-2)
46	درجة أهمية بنود الاستمارة	(3-2)
47	معاملات الثبات و الصدق (طريقة ألفا كرونباخ)	(4-2)
49	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس	(5-2)
49	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السن	(6-2)
50	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة	(7-2)
52	تحليل عبارات جودة المعلومات المالية	(8-2)
54	تحليل عبارات القرارات الاستثمارية	(9-2)
56	تحليل عبارات العلاقة بين جودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية	(10-2)
59	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	(11-2)
60	نتائج اختبار الفرضية الأولى	(12-2)
61	نتائج اختبار الفرضية الثانية	(13-2)
62	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$	(14-2)
63	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$	(15-2)
64	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$	(16-2)
65	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$	(17-2)
67	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$	(18-2)

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
48	النموذج الفرضي للدراسة	(1-2)
50	توزيع أفراد المجتمع حسب المستوى العلمي	(2-2)

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	استمارة الاستبيان
2	الجداول الأصلية
3	الهيكل التنظيمي لمصنع الإسمنت بسور الغزلان



مقدمة عامّة



لقد صاحب التطور الذي شهده العالم تطورا على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات ،وتواجه هذه الاخيرة العديد من التحديات وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس من اجل تحقيق تقدمها وازدهارها ولكن غالبا ما يكون من اجل الحفاظ على بقائها وكما أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها وتضخم عدد المعطيات والمؤشرات وكثرتها إلى ضرورة توفير معلومة دقيقة تنفيذ بشكل كبير متخذي القرارات على كافة المستويات داخل المؤسسة وبهذا ظهرت المعلومة المالية وهذا لأن دقتها وجودتها هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات وبالتالي فان المعلومة المالية تلعب دورا يتمثل في ترشيد القرارات وخاصة الاستثمارية منها من خلال مختلف التقارير والقوائم المالية الصادرة عن المؤسسة، كما أن الحصول على معلومة صحيحة تتمتع بالدقة اللازمة هو الركيزة التي تبنى القوائم المالية بمختلف أنواعها والتي تتضمن معلومة تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة واستخدام هذه المعلومة بشكل رشيد في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

بناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث من خلال سؤال محوري أساسي وهو:

كيف تؤثر جودة المعلومات المالية في تحسين القرارات الاستثمارية؟

هذا التساؤل الرئيسي يقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ماذا نقصد بالمعلومات المالية؟
- ماذا نعني بجودة المعلومات المالية؟
- كيف يمكن تحسين القرارات الاستثمارات؟
- هل مصنع الاسمنت بسور الغزلان يملك المعلومات المالية ذات جودة تؤدي الى تحسين الاستثمارات؟

فرضيات الدراسة

من أجل الوصول إلى نتائج موضوعية و واقعية جعلنا لهذا البحث فرضيات متمثلة في النقاط التالية:

- تحسن القرارات الاستثمارية بتحسين تحليل المعلومات وجودتها.
- تعتبر جودة المعلومات المالية أساس اتخاذ القرارات وتستمد هذا من القوائم المالية وتنتج عن طريق تشغيل البيانات ضمن نظام المعلومات.
- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

و تتفرع هذه الفرضية التطبيقية إلى الفرضيات التالية:

✓ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير

التابع والمتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

✓ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة شمولية المعلومات المالية

المقدمة من التكاليف و الإيرادات و الأرباح على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية.

• توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة

بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الخصائص

الشخصية.

أهداف الدراسة:

الهدف من دراستنا لهذا الموضوع يتمثل في:

- الإجابة عن التساؤلات المطروحة حول الاستثمار والمعلومات المالية واثبات الدراسة.
- محاولة توضيح جودة المعلومات المالية في تحقيق مستويات الاداء المالي الجيد.
- ابراز البعد المالي لدعم اتخاذ القرار الاستثماري.
- التعرف على أهمية جودة المعلومات المالية و مدى تأثيرها على تحسين القرارات الاستثمارية .

أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهميته من التطور الذي شهده العالم في القطاع الاقتصادي، حيث أصبح المستثمرين قبل الدخول في استثمارات في شركة وتمويلها لا بد من وجود أدلة تثبت جودة ومصداقية المعلومة المالية وأيضا كون أن المعلومة المالية هي الأداة الوحيدة التي تثبت الوضعية المالية للمؤسسة، كما أن الدراسة تكتسب أهميتها من الدور الذي يحظى به الاستثمار، حيث يقدم فرص مهمة للمؤسسة للتطور والنمو و مواجهة المنافسة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب أدت لاختيارنا لهذا الموضوع منها:

- أسباب موضوعية: وتتمثل في:
- ✓ التعرف على وظيفة المعلومة المالية في تحسين جودة الاستثمارات.
- ✓ أهمية المعلومات داخل المؤسسة واعتبارها الأساس الذي تبنى عليه القرار الاستثماري.

- أسباب ذاتية: الاهتمام الشخصي بالوظيفة المالية في المؤسسة و المواضيع المتعلقة بها سواء ما تعلق بالمعلومات المالية أو ما تعلق بالقرارات الاستثمارية .

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في :

- **حدود موضوعية:** اشتملت هذه الدراسة على تناول موضوع جودة المعلومات المالية و كذا القرارات الاستثمارية و معرفة العلاقة التي تربطهما ببعضهما البعض في المؤسسة ، و هذا كان في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد ركزنا على تحليل المتغيرين : جودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية و مدى التأثير من خلال تقديم استمارة استبيان موجهة لمتخذي القرار بصنع الاسمنت.
- **حدود مكانية:** وذلك من خلال القيام بتربص في مصنع الاسمنت SCSEG التي تقع على بعد 08 كلم من مدينة سور الغزلان لولاية البويرة وبالضبط على الطريق الوطني رقم 05، وذلك من أجل معرفة كيفية إعداد المعلومات ومنهجية اتخاذ القرارات من أجل تحسين جودة الاستثمارات.
- **حدود زمنية:** تمثلت في فترة التربص في مدة لا تتجاوز 04 أشهر، وفترة البحث العلمي التي تمثلت في 05 أشهر، خلال السنة الدراسية 2018/2019.

المنهج الدراسة:

من أجل إثبات أو نفي الفرضيات المشار إليها، وكمعالجة للسؤال الجوهرى قمنا بإتباع المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والمعلومات الخاصة بمجال البحث، واعتماد المنهج التحليلي في تفسير تلك المعلومات وتحليلها، أما في الجانب التطبيقي فقلد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة و ذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة و من ثم استخلاص النتائج .

أدوات الدراسة:

قصد إنجاز هذا البحث في جريئه النظري والتطبيقي تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة وتحليلها من أهمها:

- البحث والإطلاع على المراجع المختلفة من الكتب، دراسات سابقة ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة.
- الاعتماد على الاستبيان وذلك للحصول على البيانات الأولية التي تخدم الموضوع من الميدان.
- استخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss) لمعالجة بيانات الاستبيان.

الدراسات السابقة:

في حقيقة الأمر لم نجد دراسات مطابقة تماما لموضوعنا لكن تم الإطلاع على عدد من الدراسات الجامعية التي تضمنت المعلومات المحاسبية و الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية ومن بين أقربها صلة من موضوع بحثنا نذكر منها مايلي:

- دراسة مُحمد شمس الدين شريف نصر، بعنوان " دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، دراسة ميدانية لعينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الخرطوم، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى:

✓ معرفة مدى فعالية استخدام المعلومات المحاسبية لزيادة فعالية القرار.

✓ تحديد المعلومات المالية التي يستعين بها المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية

وتوصلت إلى النتائج التالية:

✓ نلاحظ إجماع الباحثين في دراستهم بالأهمية الكبيرة للمعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، بالرغم من اختلاف متغيرات بحوثهم.

✓ المستثمر يعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري، وتقليل مخاطر الاستثمار بشكل أساسي على المعلومات المشورة.

- دراسة إسماعيل قزال، بعنوان "دراسة تأثير سياسات التحفظ على جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) -دراسة تطبيقية على عينة من شركات المساهمة الجزائرية للفترة (2014-2015)-،

أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،

2018/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى:

✓ محاولة تطبيق طرق جديدة على الدراسات الجزائرية من أجل قياس أثر ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة المعلومات المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح،

✓

وتوصلت إلى النتائج التالية:

✓ التحفظ المحاسبية كخاصية من الخصائص الداعمة للخصائص النوعية للمعلومة المالية.

✓ تبني النظام المحاسبي المالي لعدة مفاهيم محاسبية مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية مثل فرض محاسبة التعهد أو ما يعرف بفرض الاستمرارية ومبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، دعم بشكل كبير مفهوم جودة المعلومات المالية.

هيكل الدراسة:

قسمنا هذا البحث إلى فصلين فصل نظري وفصل تطبيقي، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة، تطرقنا في المقدمة إلى عناصرها من إشكالية و فرضيات الدراسة، أهمية وأهداف الدراسة بالإضافة إلى حدودها والدراسات السابقة.

أما الفصل الأول تضمن جودة المعلومات المالية كمدخل لتحسين القرارات الاستثمارية قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مدخل إلى جودة المعلومات المالية، المبحث الثاني: ماهية القرارات الاستثمارية، أما المبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى تأثير جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى تحليل أثر جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت بسور الغزلان حيث قسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: نظرة شاملة عن مؤسسة مجمع الإسمنت، المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، أما المبحث الثالث: تطرقنا فيه إلى اختبار اتجاهات أفراد العينة حول جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية.

وختمنا هذه الدراسة بخاتمة تطرقنا فيها إلى أهم النتائج النظرية والتطبيقية بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة وقدمنا جملة من التوصيات.



الفصل الأول:

جودة المعلومات المالية كمدخل لتحسين
قرارات الاستثمار



تمهيد:

لقد ازدادت أهمية المعلومات المالية في وقتنا الحالي، وشهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً من قبل المؤسسات في مختلف الدول، فالمعلومات المالية عبارة عن معطيات تعبر عن الوضع المالي للمؤسسة، وتعتبر جودة هذه المعلومات ودقتها الطريقة الأساسية التي تمكن المديرين في المؤسسة من اتخاذ القرارات المختلفة وخاصة الاستثمارية من خلال مختلف التقارير والقوائم المالية، التي تستخدم بشكل جيد في تحديد إمكانية الاستثمار، وهذا ما سنحاول البحث عليه من خلال النقاط التالية:

- مدخل إلى جودة المعلومات المالية.
- ماهية القرارات الاستثمارية.
- تأثير جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية.

المبحث الأول: مدخل إلى جودة المعلومات المالية

تكتسي المعلومات المالية أهمية كبيرة عند الدول حيث أصبحت معتمدة لدى العديد من المؤسسات، ولهذا وجب عليها التطرق لها من خلال تعريفها، وقبل ذلك سنقوم أولاً بتقديم تعريف لكل من البيانات والمعلومات، وبعدها سنقوم بإعطاء تعريف للمعلومات المالية وتبيان خصائصها.

المطلب الأول: تعريف المعلومات المالية وخصائصها

يستخدم البعض البيانات والمعلومات للدلالة عن نفس المفهوم، ولكن في الواقع كل واحدة منها لها معنى مختلف، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب، بالإضافة إلى تعريف المعلومات المالية وخصائصها.

أولاً: تعريف البيانات والمعلومات

يختلف تعريف البيانات عن المعلومات، بالرغم من وجود علاقة بينهما، إلا أننا سنحاول فيما يلي شرح كل واحدة منها:

1- تعريف البيانات: عرفت البيانات على أنها عبارة عن الحروف والجمل والعبارات والأرقام والرموز غير منظمة وغير مرتبطة بموضوع واحد، والتي لا يستفاد منها في شكلها الحالي إلا بعد تطويرها، من خلال عمليات التحليل والشرح والتي إذا ما فرزت وصنفت وبويت ونظمت، فإن هذه البيانات تتحول إلى معلومات¹. وعرفت أيضاً على أنها الحقائق التي لو تركت على حالها فلن تضيف شيئاً إلى معرفة مستخدميها، بما لا يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرار.

كما عرفت بأنها المادة الخام التي تشتق منها المعلومات، فهي تمثل الأشياء والحقائق والأفكار والآراء، الأحداث والعمليات التي تعبر عن مواقف وأفعال أو تصف هدفاً أو ظاهرة معينة دون أي تعديل أو تفسير أو مقارنة². من التعاريف السابقة نستنتج أن البيانات عبارة عن حقائق مجردة، ليس لها أي معنى ودلالة في حد ذاتها، بمعنى أنها إذا تركت على حالها فلن تضيف أي شيء إلى مستعملها، مما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات، أما إذا عوِّجت من خلال عمليات التحليل والشرح أصبحت ذات دلالة وفائدة مما يمكن اعتبارها بعد ذلك معلومات يمكن أن تخدم متخذي القرارات، الصائبة على أساسها.

1- إيمان فاضل السمرائي، هشام محمد الزغبى، نظم المعلومات الإدارية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 24.

2- سليم الحسني، مبادئ نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1988، ص 38.

2- تعريف المعلومات: من بين التعاريف التي أسندت إلى المعلومات نجد أن:

المعلومات هي عبارة عن مجموعة البيانات المنظمة والمرتبطة بموضوع معين، والتي تشكل الحقائق والمفاهيم والآراء والاستنتاجات التي تشكل خبرة ومعرفة محسومة ذات قيمة مدركة في الاستخدام الحالي أو المتوقع، ونحصل على المعلومات نتيجة معالجة البيانات من خلال عمليات التبويب والتصنيف والتحليل والتنظيم بطريقة مخصصة تخدم هدف معين¹.

وعرفت أيضا المعلومات على أنها صورة الأهداف والنتائج حيث تمثيلها، وتأتي بمعرفة لا يملكها المستلم أو لا يستطيع التنبؤ بها، فالمعلومات تقلل من عدم التأكد وليس لها قيمة إلا إذا كان لديها تأثير مفيد على القرارات والأعمال².

وقد حاول الباحث "برمان" (Bramas.S 1989) تعريف المعلومة، حيث اقترح أربعة تعاريف رئيسية وهي كالتالي:³

— المعلومة كمورد: هذه هي الفكرة الكلاسيكية عن المعلومات، يعتبر المنشؤون والمعالجون للمعلومات والمستفيدين منها كبيانات معزولة عن بعضها البعض.

— المعلومة كسلعة: مع ما يصعب ذلك من تطبيق المفاهيم المتصلة بالبيع والشراء والمتصلة بسلسلة الإنتاج.

— المعلومة كإدراك حسي: ويضيف العالم برمان أن المعلومة غير هذا المستوى تعالج كتقليل للشك، كما أنها تختلف من شخص لآخر، أي أنها نسبية الاستفادة منها.

— المعلومة كقوة تشكل المجتمع: وهنا يرى الباحث أن المعلومات كقوة في حد ذاتها، ويعتقد أن فكرة المعلومات هذه يجب أن تكون نقطة الانطلاق لجميع القائمين بوضع السياسات.

كما عرفت المعلومة تعريفا رياضيا بأنها بيان أو مجموعة من البيانات الضرورية لحل مشكل معين أو الإجابة عن سؤال معين.

من خلال التعاريف السابقة الذكر نستنتج أن المعلومات عبارة عن بيانات معالجة باستعمال الطرق الرياضية والإحصائية وتجهيزها لتصبح وسيلة متاحة لمتخذي القرارات للاعتماد عليها في إصدار قراراتهم.

1- مطر، محمد عطية وآخرون، نظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات، الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية، دار حنين للنشر، الأردن، 1996، ص 20.

2- محمد قاسم، نظم المعلومات الإدارية وعلاقته بوظائف العملية الإدارية وتطبيقها التربوية، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2004، ص 09.

3- قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة والتوزيع، الأردن، 2003، ص 13.

ثانيا: تعريف المعلومات المالية.

تعددت التعاريف حول المعلومات المالية، وسنذكر منها الآتي:

تعتبر المعلومات المالية المادة الخام للمستثمرين لاتخاذ قراراتهم، وإذ تعرف المعلومات المالية على أنها المعلومات التي تتعلق بالوضع المالي للمنظمات والاقتصاديات المختلفة، إضافة للمعلومات حول الأحداث التي تؤثر على الاستثمار وسلامته¹.

ويرى هند ريكسن أن المعلومات المالية هي بيانات التي يكون لها صدى لدى مستقبلها، وتؤدي إلى تخفيض عدم التأكد، وتوصل رسالة إلى متخذ القرار تكون قيمتها أعلى من تكلفتها، ومن المحتمل أنها تستدعي استجابة متخذ القرار².

من خلال هذه التعاريف يتبين أن معظمها يتفق على أن المعلومات المالية هي في الأصل بيانات تمت معالجتها لتكون في صورتها الحالية، تتمتع بقيمة عالية، وتزيد من معرفة متخذ القرار، وتؤثر فيه وتقلل من حالة عدم التأكد المصاحبة لعملية اتخاذ القرار والتنبؤ بالمستقبل، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دقة وصحة القرارات المتخذة.

ثالثاً: خصائص المعلومات المالية.

تتمثل خصائص المعلومات المالية في خاصيتين رئيسيتين تتمثل الأولى في خاصية الملائمة، أما الثانية هي خاصية الموثوقية، فإذا فقدت المعلومات المالية أي من الخاصيتين تكون غير مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسية³.

1- خاصية الملائمة: تعرف الملائمة على أنها القدرة على إحداث اختلاف في القرار، سواء بالمساعدة على تكوين التنبؤ أو تأكيد التوقعات.

ويستنبط الباحثون أن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تكون لها قيمة تنبؤية تؤثر في 'تجاه سلوك متخذي القرار، وتؤثر فيه لتغير القرار نحو الموقف الذي يتخذ بشأنه عند تقديمها في الوقت الملائم له، من قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في ذلك القرار.

فخاصية الملائمة بناء على ما تقدم ذكره تعتمد على كلا من:⁴

— مستخدم المعلومات المالية وقدرته على التعامل مع تلك المعلومات.

— الأثر الذي يمكن أن تحدثه تلك المعلومات على اتخاذ القرارات عند مقارنة البدائل.

1- المرجع نفسه، ص 20.

2- الصبان، سمير وجمدة إسماعيل، تحليل وتصميم نظام المعلومات الحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 35.

3- عاشور عصفت سيد أحمد، دراسات في نظم المعلومات الحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993، ص 11.

4- حسين أحمد حسين علي، دراسات في نظم المعلومات الحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص 11.

— الإدراك المتكامل لمعدي المعلومات المالية لطبيعة احتياجات المستخدمين لهذه المعلومات.

وحتى تكون المعلومات المالية ملائمة يلزم أن توفر ثلاث خصائص فرعية تتمثل في:

— خاصية القيمة التنبؤية.

— خاصية القيمة الاسترجاعية.

— وخاصية التوقيت المناسب.

2- خاصية الموثوقية: تعتبر خاصية الموثوقية من أهم الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوافر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء وحيادية وتتصف بأمانة التعبير، أي أنها تتعلق بأمانة المعلومات المالية وإمكانية الاعتماد عليها¹.

فالموثوقية هي الخاصية في المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وأنها تمثل بصدق ما تزعم بمثيله²، فحتى تكون المعلومات مفيدة لا يكفي أن تكون ملائمة فقط، وإنما يجب أن تتمتع بالموثوقية، وحتى كذلك يجب أن تتوافر فيها خاصيتي القابلية للتحقيق ومصداقية التعبير، وينبغي الاعتراف بوجود تفاوت بدرجات الموثوقية، كما أن حياد المعلومة تتفاعل مع هذين المكونين، إذ من أجل تحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات، لا بد من توافر الخصائص الفرعية التالية:

— الصدق في التعبير.

— القابلية للتحقيق.

— الحياد.

1- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبية، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990، ص 196.

2- عاشور عصفت سيد أحمد، المرجع السابق، ص 14.

المطلب الثاني: جودة المعلومات المالية

قبل التطرق إلى تعريف جودة المعلومات المالية سنقوم بالتطرق أولاً إلى تعريف الجودة ثم تبيان جودة المعلومات ثم تبيان تعريف جودة المعلومات المالية.

أولاً: تعريف الجودة: يعد مصطلح الجودة كثر التداول في الحياة اليومية وهو يعني لمعظم الناس التفضيل. وتعرف كلمة الجودة باللاتينية بأنها كلمة مشتقة من "Qualities" ويقصد بها طبيعة الشيء، والشخص ودرجة صلاحه، أما كلمة جودة في أصل اللغة تعود إلى النوع وتغيير كلمة الجودة عن وجود مميزات أو صفات معينة في السلعة أو الخدمة إن وجدت هذه المميزات فإنها تلبى رغبات من يشتريها أو يستعملها¹. الجودة هي مجمل خصائص الكيان التي تمنح له القدرة على إرضاء حاجات معلنه أو ضمنية².

ثانياً: تعريف جودة المعلومات: يمكن القول بأنه لا يوجد تعريف محدد لجودة المعلومات، حيث يختلف مفهوم الجودة باختلاف وجهات نظر منتجي ومستخدمي المعلومات، ففي حين يركز منتج المعلومات على الدقة بوصفها مقياس للجودة، يركز مستخدمي المعلومات على المنفعة والفاعلية والتنبؤ كمقياس لهذه الجودة مع الأخذ بنظر الاعتبار تكلفة الجودة ومراعاة درجة التركيز حسب المستوى الإداري والتنظيمي³.

ثانياً: تعريف بجودة المعلومات المالية: إن جودة المعلومات المالية هي الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية⁴.

ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية والمالية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبة بديلة.

1- محمد عبد الوهاب، أنظمة إارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان، ص 16.

2- ناصر محمد علي الجهيلي، خصائص المعلومات المالية المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2009، ص 72.

3- ناصر محمد علي الجهيلي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

4- نفس المرجع السابق، ص 73.

المطلب الثالث: قياس جودة المعلومات المالية وأبعادها.

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى قياس جودة المعلومات المالية أولاً ثم تبين أبعادها ثانياً.

أولاً: قياس جودة المعلومات المالية:

إن قياس جودة المعلومات المالية يبقى نسبي، لكن تكون المعلومة بجودة عالية أفضل من لاجودة، وهذه بعض المعايير لقياس الجودة وهي:¹

1-المنفعة: وهي استخدام المعلومة من أجل منفعة معينة، وتكمن جودة المنفعة في كمية المعلومات وسهولة الحصول عليها، كما يمكن التمييز بين عدة أشكال للمنفعة:

- **منفعة شكلية:** أي تجانس الشكل مع احتياجات المستخدم.
- **منفعة زمنية:** أي سهولة الحصول عليها.
- **منفعة التقييم (تصحيحية):** أي أهميتها في تقييم القرارات المتخذة.

2-الدقة: إن المعلومات الدقيقة تكون مهمة في التقييم الدقيق لأحداث سواء في المستقبل أو الحاضر أو الماضي.

3-التنبؤ: كلما كانت المعلومة مساعدة على التنبؤ كلما كانت أكثر جودة، لأن من بين أهم أهداف المعلومة استخدام معلومة دقيقة عن الماضي في التنبؤ بمعلومات متوقعة عن المستقبل.

4-الفعالية: هي العلاقة بين الأهداف والنتائج، أي مدى تحقيق المعلومة للأهداف المسطرة لأجلها وذلك بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

5-الكفاءة: هي العلاقة بين الاستخدام والنتائج، أي أن تكون المعلومة بأقل التكاليف وبأكثر منفعة من ورائها.

ثانياً: أبعاد جودة المعلومات المالية

يختلف الكتاب والمفكرين في تحديد عدد أبعاد الجودة، فمنهم من يرى أن أبعاد جود الخدمة أقل من أبعاد جودة المنتج وتختلف عنها اختلافاً نسبياً ويحصرونها في الأبعاد التالية الدقة والاعتمادية، الجوانب الملموسة، الاستجابة، الاطمئنان، التقمص والعاطفة.²

لكن أغلب الكتاب يحددون الأبعاد التالية للجودة:

1-التحديد: أي أن تكون المعلومات محددة بدقة.

2-السرعة: أي أن سرعة الإيصال للمعلومات لها دور في تكافؤ الفرص لاستخدام المعلومة.

1- نفس المرجع السابق، ص 74.

2- محمد صالح الحناوي، إسماعيل السيد، قضايا إدارة معاصرة، الطبعة الثانية، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 61.

- 3- الملائمة: ملائمة المعلومة هي المقياس الأساسي لجودة المعلومات.
- 4- التوافق: في التصوير أو التمثيل: يجب أن يتطابق شكل المعلومة مع وصفها للحدث.
- 5- التأكد: يجب أن تكون المعلومة المعدة من أطراف مختلفة تؤدي إلى نتيجة واحدة.
- 6- الأداء: خصائص المنتج الأساسية والتي يتم تحديدها بالاعتماد على رغبات واتجاهات الزبائن ومن خصائص هذا البعد أنه قابل للقياس مثل وضوح الألوان بالنسبة للصورة مثلا.
- 7- المظهر: خصائص المنتج الثانوية وتمثل الضمان التي تدعم الوظيفة الأساسية، وتؤثر على القرار الشرائي خاصة عندما تكون المنتجات في السوق لا تختلف من حيث الخصائص الأساسية.
- 8- المطابقة: الإنتاج حسب المواصفات المطلوبة أو معايير الصناعة.
- 9- الاعتمادية: مدى ثبات الأداء بمرور الوقت بمعنى آخر متوسط الوقت الذي يتعطل فيه المنتج عن العمل.
- 10- الديمومة: ويقصد بها العمر التشغيلي المتوقع، فكلما كان أكبر كلما كان مستوى الجودة أحسن.
- 11- الخدمات المقدمة: حل المشكلات والاهتمام بالشكاوى، بالإضافة إلى مدى سهولة التصحيح، ويمكن قياس هذه الخدمات على أساس سرعة وكفاءة التصحيح.
- 12- الاستجابة: مدى تجاوب البائع مع الزبون.
- 13- الجمالية: إحساس الإنسان بالخصائص المفضلة لديه، أي يهتم هذا البعد بالشكل العام للمنتج والكمالية التي يحتويها، وهي تخضع للحاجات ورغبات الزبائن، بحيث تؤثر على تفضيلاته وترتيبهم للأولويات بين المنتجات المنافسة.
- 14- السمعية: الخبرة المعلومات السابقة عن المنتج.
- 15- الجودة المذكورة: وهو مستوى الجودة الذي يدركه الزبون قبل أثناء أو بعد الشراء.
- 16- الانتظام: ويمكن أن نعبر عنه باستقرار المواصفات وعدم تأثيرها كالمغيرات التي تؤثر على الإنتاج. في حقيقة الأمر إن هذه الأبعاد ليست منفصلة عن بعضها البعض، فالكثير منها من الممكن أن تتواجد في الوقت نفسه، ويمكن أيضا أن تكمل بعضها البعض كالأداء والمظهر اللذان يشكلان الخصائص الأساسية والثانوية للمنتج.

المطلب الثالث : محددات جودة المعلومات المالية

هناك محددين أساسيين لتحديد مستوى المعلومات المالية وهي:

1- المحدد الأول الأهمية النسبية: تكمن أهمية المعلومة من خلال تقدير انعكاس مدى إهمالها أو عدم الدقة فيها على متخذ القرار والعكس، ومن خلال هذا نجد أن المعلومات المالية تنقسم إلى قسمين هامة نسبيا وغير هامة نسبيا، وهذا نتيجة لوضعيتها من عتبة الاعتراف أي المعلومة الهامة نسبيا يجب إدراجها ومعالجتها بشكل دقيق، أما المعلومة غير الهامة نسبيا فالعكس إن اختبار درجة الأهمية النسبية للمعلومات تكون من خلال العناصر التالية¹:

- البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية
- حدود التجميع أو التفضيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.
- البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة كافية لإدراجها في القوائم المالية.
- الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.
- العلاقات الخاصة بين الوحدات والأفراد أو الجماعات المعينة والتي تعبر على حقوق ومصالح أشخاص أخرى أو حصانات أخرى.
- الخطة والتوقعات الملائمة.
- إن صعوبة التعامل مع كل المعلومات المالية من طرف المستخدمين، وأوجبت أن يكون:
- عملية إعداد القوائم المالية تحمل تلخيصا للكم الكبير من المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك القوائم.
- عدم عرض بيانات غزيرة تكون مضللة وكذا عند عرض بيانات ملخصة.
- عدم التوسع في العرض للمعلومات المالية غير الملائمة.

2- المحدد الثاني تكلفة المعلومة: يسعى المستخدم للمعلومة المالية إلى تحقيق فائدة أو منفعة لاتخاذ القرار، لكن المستخدم يكون أمام قيد وهو تكلفة الحصول عليها مقابل الفائدة التي يجنيها من استخدامها، وبالرغم من أن المؤسسة هي التي تتحمل تكاليف عملية المعالجة والعرض للبيانات لتصبح عبارة عن معلومة جاهزة للاستعمال، إلا أن الأطراف الخارجيين هم الذين يقررون منفعتهم منها، إن العلاقة بين المنفعة والتكلفة تظهر إشكالية ارتفاع

1- نمر محمد الخطيب، فؤاد صديقي، مداخلة تحت عنوان: مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية تجربة الجزائر النظام المالي، المؤتمر الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، المقام يومي 29 و30 نوفمبر 2011، من تنظيم جامعة ورقلة، الجزائر، ص 74.

التكاليف الخاصة بمعالجة ونشر المعلومة، وكذا مصاريف المراجعة والتدقيق التي تتحملها المؤسسة، إلا أن المؤسسة وخاصة الشركات المدرجة في البورصة تسعى لإظهار صورة راقية عن وضعيتها المالية من أجل كسب ثقة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين.

وهناك قيود أخرى تتمثل في:

✓ **العرف الصناعي:** إن العرف الصناعي للمؤسسة هو عبارة عن عادات يتصف بها، إما نشاط معين أو قطاع معين، وتعود أهمية هذه القيود كون أن المؤسسة تسعى أن تكون متميزة في الإفصاح عن قطاعها أو على الأقل في نفس المستوى لتمكين المستخدمين من المقارنة بين مختلف المؤسسات المتنافسة في نفس النشاط.

✓ **التحفظ:** إن التحفظ عبارة عن سياسة الحيلة والحذر وهي نتيجة لعدم التأكد في بعض ظروف أو بسبب تعدد طرق القياس، كل هذا يجعل المؤسسة تتحفظ في الاعتراف والعرض لمعلوماتها المالية في القوائم المشورة تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، من بين أهم خصائص المعلومات الملائمة أن تكون معبرة بصدق عن الأحداث والظروف الاقتصادية المتعلقة بها، التي يجب تفضيل الجانب الاقتصادي على حساب الجانب القانوني في قياس وعرض المعلومات المالية.

المبحث الثاني: ماهية القرارات الاستثمارية

من بين القرارات التي تتخذها الإدارة أو يتخذها المستثمر، والتي تعد من أصعب القرارات وذلك لكونها تؤثر على بقاء واستمرارية المؤسسة، حيث تعتبر من أهم الأعمال الاقتصادية وذلك بفضل الأهداف التي يحققها، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال التطرق إلى تعريف القرارات الاستثمارية ومراحلها في المطلب الأول، ثم مقومات القرارات الاستثمارية وأنواعها ضمن المطلب الثاني، وفي المطلب الثالث سنتناول العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري.

المطلب الأول: مفهوم القرارات الاستثمارية، مراحلها و أهدافها.

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق أولاً إلى تعريف القرارات الاستثمارية، ثم تبيان مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأخيراً سنتناول أهداف القرارات الاستثمارية، على النحو الآتي:

أولاً: تعريف القرارات الاستثمارية

قبل التطرق إلى تعريف القرارات الاستثمارية وجب علينا أولاً إعطاء تعريف القرار ثم تعريف الاستثمار وفي الأخير سنقوم بإعطاء تعريف للقرارات الاستثمارية.

1- تعريف القرار: وردت عدة تعاريف حول القرار، حيث هناك من عرفه على أساس أنه:

"البديل الأمثل الذي يتم اختياره من بين عدد من البدائل الممكنة والذي يؤدي إلى تنظيم النتائج المرغوب فيها"، مما يعني أن القرار عملية ذهنية تتطلب قدراً من التصور والمبادرة والإبداع وكذا درجة كبيرة من المنطقية، بما يمكن اختيار وتقييم بدائل التصرف الممكنة لتحقيق هدف معين¹.

كما يمكن القول أن القرار "هو التصرف الشعوري الذي يرمي إلى اختيار أو استعمال أحسن وسيلة للوصول إلى غايتها أو استخدامها لتحقيق هدف ما"².

و القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها³.

1- سندسية مروان سلطان الحياي، ليث سعيد نجاد الجعفر، دور الحوكمة في دعم قرارا الاستثمار، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، عدد 00، العراق، 2015، ص 19.

2- عباس فرحات، المؤثرات النفسية على صنع القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مقال منشور على الموقع: <https://iefpedia.com>

3- فارس هباش، ربة مناع، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، في سوق عمان المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية تاصادرة عن جامعة أم البواقي، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2018، ص 635.

القرار هو اختيار لبديل واحد من بين بديلين أو أكثر¹، وهو اختيار حل من بين عدة حلول لمشكلة معينة أو من بين سبل العمل المتاحة لتحقيق هدف معين².

2- تعريف الاستثمار: لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي تخص الاستثمار كظاهرة اقتصادية، حيث يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية أهمها: الدخل، الاستهلاك، الادخار والإقراض.

يمكن استخلاص عدة تعاريف للاستثمار من وجهات نظر مختلفة، نذكر بعض منها:

● **التعريف الاقتصادي:** في الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية وذلك الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج³.

● **التعريف المالي:** يعرف من الناحية المالية بأنه عبارة عن توظيف الأموال في وقت معين وانتظار تدفقات في المستقبل أو الإيرادات التي تؤدي إلى تقليص النفقات على المدى البعيد، وعليه يمكن اعتبار الاستثمار على أنه رهان يقوم مقابل نتائج سلبية أو إيجابية في المستقبل⁴.

● **التعريف المحاسبي للاستثمار:** تتمثل الاستثمارات في تلك الوسائل المادية والقيم غير المادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لا من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة⁵.

إذن الاستثمار المحاسبي هو كل سلعة منقولة أو عقار أو سلعة معنوية أو مادية متحصل عليها ومنتجة من قبل المؤسسة، وحسب المنظور المحاسبي للاستثمار فهو عبارة عن اكتساب للمؤسسة سجل الأصول من الميزانية تحت الصنف الثاني⁶.

1- سهام عزي، دراسة المقاربة الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة حالة مؤسسة عمومية المستشفى الجامعي مصطفى باشا ووكالة التأمين سلامة، مذكرة ماجستير في قسم علوم التسيير، تخصص التسيير العمومي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ص 40.

2- سندسية مروان سلطان الحياي، ليث سعيد محمد الجعفر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

3- طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 13، 14.

4- موفق عدنان عبد الجبار الجميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2010، ص 110.

5- علي حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 223.

6- طاهر حيدر جردان، مرجع سبق ذكره، ص 13، 14.

3- تعريف القرارات الاستثمارية: لقد تعددت التعاريف التي تم إعطاؤها للقرار الاستثماري، ومن بين هذه

التعاريف نذكر منها مايلي:¹

- "القرار الاستثماري بأنه ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال تخاطر بها المنشأة إذا ما قبلت اقتراحا استثماريا".
- كما يعرف على انه "هو ربط وتخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول على فوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبيا".
- "هو القرار الذي ينطوي عليه تخصيص قدر معلوم من أموال المنشأة في الوقت الراهن على مدار فترة زمنية طويلة يهدف تحقيق ربح في المستقبل، وهو يكون عرضة لدرجات مختلفة من الخطر وعدم التأكد".
- كما يعتبر القرار الاستثماري بأنه "القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها، أي التوظيف الأفضل يهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تعرض لها هذه الأموال عند توظيفها".

ومن التعاريف المذكورة نستنتج أن القرار الاستثماري هو الذي يقوم على اختيار البديل الملائم من البدائل المتاحة، فهو القرار أكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير، واعتباره من أهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المؤسسة، والهدف من هذا هو تحقيق عائد خلال سنوات متعاقبة.

4- خصائص للقرارات الاستثمارية: ترتبط القرارات الاستثمارية بفترة زمنية طويلة، حيث إن نتيجة القرار

الاستثمارية تحتاج فترة من الزمن لتحقيقها، كونها تقوم على أساس تمويل طويل الأجل مرتبط بالمخاطر المستقبلية وحالة من عدم اليقين، ولهذا فإن القرارات الاستثمارية تتسم بجملة من الخصائص تتمثل في:²

1- خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 143.

2- بن ابراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية: من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 78، 77.

▪ **خصائص ترتبط بالبعد الزمني:** إن هناك فاصل زمني واضح بين وضوح النفقة المبدئية واكتمال الحصول على العوائد المتوقعة في المستقبل، وتجدر الإشارة إلى أن الحصول على تلك العوائد لا يتم دفعة واحدة، وإنما ينتشر حدوثها على مدار فترة زمنية لا تقل عن سنة، وهذا يثير مشكلة القمة الزمنية للنقد، حيث يتفرع عن هذه الخاصية للقرار الاستثماري مجموعة من الخصائص ذات الصلة وهي:

✓ ترتبط قرارات الاستثمار عادة بالآجال الطويلة، كون أن العوائد والمنافع المتولدة عنها لا تتحقق إلا بعد فترات زمنية طويلة؛

✓ فاصل الزمني بين وقت أنفاق الأموال للقرارات الاستثمارية ووقت الحصول على العائد دائما يكون نسبيا أطول مقارنة ذلك بقرارات الأنفاق الجاري؛

✓ أن تخطيط قرارات الاستثمار هو تخطيط طويل الأجل يمتد إلى فترة زمنية طويلة.

▪ **خصائص ترتبط بظروف القرار الاستثماري:** يحيط القرار الاستثماري عدة من مشاكل والظروف التي من الضروري التغلب عليها، كظروف عدم التأكد والمخاطرة، ومشاكل عدم قابلية بعض المتغيرات للقياس الكمي، وكلها تحتاج إلى أسس ومنهجية علمية للتعامل معها، وعليه يمكن استخلاص أهم خصائص القرار الاستثماري بظروف القرار نفسه وفقا لما يلي:

✓ العائد المتوقع يكون غير مؤكد الحدوث، نظرا لارتباط قرارات الاستثمار بعنصري المخاطرة وعدم التأكد واقتراها بالمستقبل.

✓ تكمن مخاطر القرار الاستثماري في صعوبة الرجوع فيه دون تحقيق خسائر كبيرة، لذا يجب أن يخضع اتخاذ القرار الاستثماري لمزيد من الدراسات العلمية المتخصصة والتي تكفل نجاحه بصورة سليمة في المستقبل .

✓ تواجه قرارات الاستثمار العديد من المشاكل كالتنبؤ بالمبيعات بسبب تقلبات مستويات الأسعار وكيفية تقدير تكاليفها لعدد من السنوات المقبلة في ظل حالي المخاطرة وعدم التأكد، وكيفية معدل العائد على الاستثمار وكذا معدل تكلفة رأس المال.

▪ **خصائص ترتبط بالهيكل التمويلي:** يعد تمويل القرار الاستثماري أهم جانب يجب دراسته أثناء عملية اتخاذ القرار الاستثماري، حيث يترتب على اتخاذ القرار الأخذ بالحسبان طريقة تمويل المشروع المستقبلي، كون مشاريع التوسع المستقبلية تتطلب تمويلها بمبالغ ضخمة بغية الحصول على منافع مستقبلية، لذلك يجب التنبؤ وعمل الدراسات التي تبين التكاليف والأعباء المالية المترتبة على اتخاذ قرار توسع المشاريع الاستثمارية المستقبلية، ولهذا يجب على إدارة الشركة العمل على تخصيص الموارد المالية المتاحة لها والمتمثلة بكمية الأرباح المحتجزة لديها التي تعد أرخص مصادر

التمويل الداخلية للشركة، أو تمويل مشاريع التوسع المستقبلية عن طريق القروض طويلة الأجل والتي تعتبر ذات أعلى بسبب ما يترتب عليها من فوائد وأعباء مالية إضافية، وهنا تأتي الإدارة المالية الناجحة بالتخصيص الأمثل للأرباح الحالية المحققة خلال الفترة المالية، وتقسيمها إلى دفعات توزيعات الأرباح باحتجازها لتمويل مشاريع التوسع المستقبلية التي تتطلع لها الشركة¹.

ثانياً: مراحل اتخاذ القرار الاستثماري

يتضمن اتخاذ القرار الاستثماري مراحل تبدأ من تكوين البدائل مروراً إلى تقييم البدائل وصولاً إلى المفاضلة بين البدائل.

1. مرحلة تكوين البدائل: تتمثل مرحلة تكوين البدائل في عملية سد الفجوة في الاستثمارات من خلال العمل على زيادة إمكانية انتهاز الفرض وتجنب التهديدات المتوقعة من البيئة الخارجية بالنسبة للمستثمر.
2. مرحلة تقييم البدائل: بعد تكوين البدائل فإن المستثمر يقوم بإجراء تقييم لهذه البدائل لتقييم هذه البدائل بالاعتماد على معايير أهمها التوافق والملائمة مع البيئة الخارجية والداخلية ومبدأ الملائمة في الاستثمار.
3. مرحلة المفاضلة بين البدائل: تهدف مرحلة المفاضلة بين البدائل إلى تحديد البديل الاستثماري المناسب.

ثالثاً: أهداف القرارات الاستثمارية

يعتبر موضوع القرارات الإدارية من بين العديد من المواضيع التي تحظى باهتمام بالغ من قبل المتخصصين في العمل المالي والمصرفي، وهذا الاهتمام جاء من منطلق الأهداف الكمية التي يسعى القرار الاستثماري إلى تحقيقها، حيث تتمثل أهداف القرار الاستثماري في²:

- 1- تحقيق العائد المناسب والربحية المناسبة، بحيث يكون ذلك ملائماً لاستمرارية المشروع؛
- 2- إيجاد سبل الحفاظ على رأس مال المشروع الأصلي من النقصان والتآكل من خلال عملية الاستثمار؛
- 3- التفكير الدائم باختيار البدائل الاستثمارية التي تضمن استمرار تدفق الدخل وزيادته؛
- 4- ضمان السيولة اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة والالتزامات المترتبة على القرار الاستثماري.

1- نفس المرجع السابق، ص ص 77، 78.

2- المرجع نفسه.

المطلب الثاني: مقومات القرارات الاستثمارية وأنواعها.

سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى مقومات القرارات الاستثمارية أولاً وكذلك تبيان الأنواع المختلفة للقرار الاستثماري ثانياً كما يلي:

أولاً: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية تتمحور في:

1. الإستراتيجية الملائمة للاستثمار: تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون، وذلك حسب اختلاف أولوياتهم الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر فيما يعرف بالمنحنى التفصيلي للاستثمارات والذي يختلف من مستثمر إلى آخر وفق ميل المستثمر للعناصر التالية: السيولة، الربحية والأمان ويعبر عادة من ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه، بينما يعبر عن ميله لاتجاه السيولة والأمان بالمخاطرة التي يكون مستعداً لقبولها¹.

2. الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري: يفترض في متخذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مراعاة أمرين فيتمثل الأول في أن يسلك في اتخاذ القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم على خطوات محددة أهمها تحديد الهدف الأساسي للاستثمار، بتجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحركة في القرار وتقييم العوائد المتوقعة واختيار البديل الاستثماري المناسب، بينما يتمثل الثاني فيجدر بمتخذ القرار مراعاة المبادئ الواجب اتخاذها في القرار ومن أهمها²:

3. مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: يعتبر هذا القرار ركناً أساسياً من أركان القرار الاستثماري، ويستمد أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر أو المؤسسة تتسم بالندرة، بينما تكون الفرص أو المجالات الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان، وذلك يفرض على متخذ القرار الاستثماري أن يراع هذه الحقيقة وذلك باختيار ما يناسبه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختبار الأداء الاستثمارية التي تتفق مع إستراتيجيته في الاستثمار.

وكلما ازدادت الفرص الاستثمارية المتاحة توفر لمتخذ القرار مرونة أكبر في اتخاذ القرار الناجح الذي يحقق أهدافه.

4. مبدأ الخبرة والتأهل: إن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل الفئات، ففي الواقع الحال توجد فئة ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها، لكنهم لا يملكون الدراية أو الخبرة الكافيتين

1- مجد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 39.

2- المرجع نفسه، ص 42، 45.

لاختيار الأداء الاستثمارية المناسبة، ويدعون بالمستثمرين السذج، وبالمقابل توجد فئة المستثمرين المحترفين ممن يتمتعون بالحيرة والدراية الكافية التي تؤهلهم لاتخاذ القرار الاستثماري، وتوجد فئة أخرى ممن يحترفون تقديم الاستشارة والنصح للمستثمرين السذج، تدعى هذه الفئة بالمحللين أو مدراء المحافظ الاستثمارية لذا يفترض بالمستثمرين السذج الاستعانة بهذه الفئة لترشيد قراراتهم الاستثمارية.

5. مبدأ الملائمة: يشكل هذا المبدأ واحد من أركان الأساسية التي يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع الإستراتيجية الاستثمارية، ويطلق المستثمر هذا المبدأ عندما يقوم باختيار المجال الاستثماري المناسب، ثم الأداء الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال، ويسترشد المستثمر في تطبيقه بمنحى تفضيله الخاص، والذي يتحدد عادة بمجموعة من العوامل منها: العمر، الوظيفة، مستوى الدخل، الحالة الاجتماعية، الحالة الصحية، ويمكن تطبيق مبدأ الملائمة في اتخاذ القرار الاستثماري في نطاق ما يعرف في عالم الأعمال بإدارة الموجودات المطلوبة والتي من خلالها يتم تحقيق المقايضة بين عنصرين العائد والمخاطرة وذلك سعياً لتحقيق أقصى عائد على الاستثمار.

6. مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: يهدف كل مستثمر إلى تحقيق عائد على استثماره، ولتحقيق هذا العائد يجب أن يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من المشروع الاستثماري بموجب معدل خصم يعادل العائد المستهدف، وذلك للوصول إلى القيمة الحالية لهذه التدفقات، فإن كان صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المخصومة موجبا يعتبر الاستثمار مجدياً، أما إذا كان الاستثمار سالبا فيعتبر الاستثمار غير مجد.

ثانياً: أنواع القرارات الاستثمارية

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه اتخاذ قرار الذي تتوقف طبيعته على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداء الاستثمارية من جهة وقيمتها من جهة أخرى ضمن هذا الإطار تندرج قرارات المستثمر تحت ثلاثة أنواع وهي:¹

1- قرار الشراء: يتخذه المستثمر عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداء الاستثمارية وذلك كما يراها المستثمر، مما يولد لديه حافز لشراء تلك الأداء سعياً وراء تحقيق مكاسب رأسمالها من ارتفاع بتوقعه في سعرها السوقي مستقبلاً، حيث يترتب على ما سبق تولد ضغوط شرائية في السوق على الأداء، مما يؤدي إلى رفع سعرها السوقي في الاتجاه الذي يخفض الفارق بين السعر والقيمة.

1- محمد أبو ناصر، جمعية حميدات، معايير المحاسبية والإبداع المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 57.

2- قرار عدم التداول: يترتب على الحالة السابقة والناجحة عن الضغوط الشرائية أن تستجيب آلية السوق لتلك الضغوط فيواصل السعر الارتفاع إلى نقطة يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة، وهنا يصبح السوق في حالة توازن فيكون القرار الاستثماري في حالة عدم التداول.

3- قرار البيع: بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما يتساوى السعر مع القيمة تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية فيه لشراء تلك الأداة من مستثمر جديد، وفي نطاق نموذج الخاسر بالقرار أي أن المستثمر يرى بأن السعر السوق في تلك اللحظة مازال أقل من قيمة الأداة الاستثمارية، مما يتطلب منه أن يعرض سعرا جديدا لتلك الأداة عن قيمة الأداة الاستثمارية، وهذا يرتفع السعر مولدا، وبالتالي حافظا لدى غيره فيكون قرار المستثمر حينئذ هو البيع.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في القرار الاستثماري

تتعدد المتغيرات والعوامل التي تؤثر على طبيعة اتخاذ القرار الاستثماري، وقد حدد بعض الكتب أربعة عشر عاملا، ومن أهم العوامل التي تؤثر بدرجة كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري والتي يجب أن تنال العناية بالاهتمام لما لها من آثار بالغة على قبول أو رفع المشروع الاستثماري المقترح، وتمثل هذه العوامل فيما يلي¹:

أولا: فلسفة الإدارة: إن سياسة الإدارة وفلسفتها قد تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري، فقد ترى الإدارة ضرورة الإسراع في إجراء توسعات بالمشروع نظرا لما يلاحظ في هذا المشروع من الإقبال الشديد على منتجاتها قد تعجز عنه الطاقة الإنتاجية الحالية من تغطية هذا الطلب من العملاء، في حين ترى سياسة إدارة أخرى بمشروع مشابه عدم إجراء التوسعات في الوقت الحالي وذلك توقعاً منها لإقامة مشروع استثماري مشابه يقوم بإنتاج نفس منتج المشروع أو قد يكون هذا الطلب المتزايد موسمي يستمر لفترة وجيزة مما لا يستدعي معه إجراء توسعات لزيادة الطاقة الإنتاجية للمشروع.

ثانيا: إمكانية السوق والتنبؤ بحجم المبيعات: تمثل دراسة السوق بداية دراسات الجدوى للمشروع الاستثماري، فتهتم الدراسة التسويقية بتحديد إمكانية السوق وتحديد حجم الطلب المتوقع على منتجات المشروع الاستثماري وبالتالي تقدير حجم المبيعات، وعادة يتوقف على دراسة السوق رفض أو قبول المشروع المقترح، فأول خطوة جديدة بالبحث والاهتمام في دراسات الجدوى هي القيام بإجراء تحليل دقيق لسوق السلعة المزمع إنتاجها، إذ يعتبر الطلب على السلعة حاليا أو مستقبلا نقطة البدء وأساسا لتبرير قيام أي مشروع استثماري، ولنجاح المشروع يجب

1- حمد عبد الله المهني، وليد زكريا هيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأرحلة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، الجامعة الأردنية، الأردن، 2007، ص 260.

أن تكون دراسة السوق وتقديرات الطلب أكثر واقعية واقرب إلى الدقة، وما لم تكن هذه التقديرات صحيحة، فإن تخطيط المشروع الاستثماري يصبح عديم الفائدة ويترتب على ذلك مصاعب كثيرة في عمليات البيع، وسينشأ عن ذلك وجود طاقات إنتاجية غير مستغلة واحتمال كبير لتعرض المشروع للخسائر، لذا يجب على الإدارة بحث إمكانية السوق ومدى تقبل منتجات المشروع المقترح وكذلك التنبؤ بحجم المبيعات والتي على ضوءها يتم تحديد الإيرادات المتوقعة للمشروع الاستثماري.

ويمكن لهذا الغرض استخدام أساليب التنبؤ الكمية لرفع درجة الثقة في تلك البيانات، ولقد عرض أحد الكتاب عددا من الطرق التي تستخدم في التنبؤ بصفة عامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- **التنبؤ الاتجاهي:** يعتمد هذا التنبؤ على بيانات الماضي ويفترض أن ما حدث في الماضي من ارتفاع أو انخفاض سيظل كما هو بالمستقبل رغم أن هذا ليس بالضرورة وربما يكون مفيدا فقط في حالة التنبؤ قصير الأجل.

2- **التنبؤ الدوري:** هذا التنبؤ عكس التنبؤ الاتجاهي بمعنى أن ما حدث من ارتفاع في الماضي يجب أن ينخفض في المستقبل والعكس صحيح.

3- **التنبؤ الاقتراضي:** يعتمد هذا التنبؤ على البيانات والنشرات الإحصائية التي تصدرها مختلف الجهات والدوائر الحكومية والغرف التجارية لإيجاد رقم قياسي مناسب يوحد بينه وبين نشاط المشروع معامل ارتباط، ويرى الباحث أن هذا النوع من التنبؤ يأخذ في اعتباره المؤشرات الاقتصادية والظروف المتوقعة، وإن أمكن إعدادها فهو أداة هامة في الوصول إلى بيانات مقبولة وواقعية عن المستقبل.

4- **التنبؤ المقارن:** يعتمد هذا التنبؤ على شرح بعض الظواهر بمقارنتها نقطة بظواهر أخرى مماثلة.

5- **التنبؤ على أساس المقدرة على التوقع:** بناء على ما حدث فعلا فهذا التنبؤ يعتمد على بيانات فعلية مع الأخذ في الاعتبار أي ملاحظات على ما حدث أو أي ظروف أخرى يكون لها أهمية لنشاط المشروع، كما قد يمكن إعداد التنبؤ باستخدام النسب المئوية.

مما سبق يتضح أن طرق التنبؤ متعددة واستخدامها يزيد من درجة الثقة والدقة في إعداد البيانات اللازمة للتخطيط طويل الأجل والمتعلق بقرارات الإنفاق الاستثماري، ويرى الباحث أن أفضل هذه الطرق كل من التنبؤ الاقتراضي الذي يعتمد على البيانات والنشرات الإحصائية والتقارير الدورية التي تصدرها الجهات والدوائر الحكومية والغرف التجارية، والتنبؤ المبني على المقدرة على التوقع بناء على ما حدث فعلا، فهذا التنبؤ يعتمد على حقائق وبيانات تاريخية بجانب مراعاة التوقعات المستقبلية، وفي هذا المجال يرى البعض ضرورة استطلاع آراء مندوبي ورجال البيع فهم أقدر من

غيرهم على تقدير المبيعات هذا إلى جانب ضرورة تقدير حصة المشروع من مبيعات الصناعة ومضمون هذه الطريقة أن كل مشروع يختص بحصة معينة من حجم الطلب الكلي على إنتاج الصناعة التي يمارس فيها المشروع نشاطه الاقتصادي، حيث يتطلب أولاً تقدير حجم الطلب الكلي على منتجات الصناعة ويستدعي هذا دراسة وتحليل للإحصائيات المنشورة في هذا المجال بقصد الوصول إلى المؤشرات والاتجاهات المرتبطة بحجم هذا الطلب، ثم يحدد المبيعات المتوقعة للمشروع على أساس حصة أو نسبة معينة تحدد في ضوء دراسة نسبة المبيعات الفعلية في السنوات الماضية لحجم الطلب الكلي في تلك السنوات، من ذلك يري الباحث أن دراسة السوق والتنبؤ بحجم المبيعات من أهم العوامل والمتغيرات التي تؤثر في القرار الاستثمارية.

ثالثاً: نوع المنتج: توضح دراسة السوق نوع وكمية الطلب على المنتجات التي تحتاج إلى اتفاق استثماري لإنتاجها، وتمثل تحديد نوع المنتج أحد العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري، فقد يحتاج نوع المنتج إلى آلات متخصصة أو عمالة من نوع معين يصعب توفيرها في الوقت الحالي، كما قد يحتاج المنتج إلى مواد خام غير متوفرة في السوق المحلي، أو قد تكون متوفرة في أسواق خارجية ولكن توجد صعوبة في استيرادها، ففي هذه الحالة قد يكون لتحديد نوع المنتج اثر بالغ في قبول أو رفض المشروع الاستثماري.

رابعاً: مصادر التمويل: إن من أهم العوامل الأساسية والتي قد تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية بقبول أو رفض المشروع الاستثماري تحديد مصادر الأموال اللازمة لتمويل المشروع الاستثماري المقترح، وتتعدد مصادر التمويل فمنها التمويل الذاتي بمعرفة المستثمر، والتمويل عن طريق القروض طويلة الأجل والقروض قصيرة الأجل من البنوك، أو من صناديق الاقتراض، وفي المملكة العربية السعودية يقدم صندوق التنمية الصناعية السعودي قروضا طويلة الأجل لتمويل المشروعات الاستثمارية التي تثبت جدواها الاقتصادية في حدود 50% من تكاليف إنشاء المشروع مقابل مصاريف قرض في حدود 2.5% يتضح من ذلك ضرورة تحديد مصادر التمويل اللازمة لتدبير الأموال التي يحتاجها المشروع الاستثماري.

خامساً: رأس المال العامل: يمثل رأس المال العامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية، ويجب ألا ينصب اهتمام الإدارة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على التكاليف الاستثمارية والتكاليف التشغيلية وعلى الإيرادات المتوقع الحصول عليها من المشروع الاستثماري، بل يجب أن تسعى الإدارة دائماً للمحافظة على توفر رأس المال العامل.

وعند البحث عن الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة، فإنه يمثل رأس المال العامل الحركة الأساسية للأموال وهو يمثل المبلغ الذي يتعين تدبيره مقدماً لاستكمال الأموال اللازمة للاستثمار، ويحسب رأس المال العامل

عن طريق دراسة تقديرات كل عنصر من عنصر الأصول المتداولة والخصوم المتداولة خلال سنوات حياة المشروع الاستثماري، ويتطلب رأس المال العامل الدقة في تقديره، حيث تقدير بأقل من قيمته المطلوبة بسبب اختناقات في عمليات التشغيل بالمشروع وان تقديره بأقل من قيمته المطلوبة يسبب اختناقات في عمليات التشغيل بالمشروع وأن تقديره بأكثر من قيمته بسبب تجميد الأموال الزائدة مما يترتب عليه مشاكل تمويلية وأعباء إضافية على المنتجات.

سادسا: موازنة التدفقات النقدية: تتطلب عملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية تقدير التدفقات النقدية لكل بديل، لهذا يجب إعداد موازنة التدفق النقدي والتي توضح تدفق الأموال بالنسبة للاستثمارات المقترحة وفي هذا يرى "Riggs" أن تقدير التدفقات النقدية الداخلية المنتظر تحقيقها مستقبلا تكون أصعب بكثير من تقدير التدفقات النقدية الخارجة، وهذا يساعد الإدارة علي اختيار المشروعات الاستثمارية ذات التدفقات النقدية التي يتناسب توقيتها مع الظروف والأحداث النقدية للمشروع، فقد يؤدي إعداد التدفقات النقدية إلى تأجيل أو رفض مشروع استثماري، إذا ما كان تنفيذه يتطلب تدفقات نقدية تتعارض في توقيتها مع مدفوعات أخرى متوقعة لا يمكن تأجيلها.

سابعا: الفرص البديلة: من المفاهيم الأساسية التي تؤثر علي اتخاذ القرار الاستثماري هو مفهوم تكلفة الفرصة البديلة وتعرف بأنها "أقصى ما يجب الحصول عليها من مكاسب من السلع والخدمات والطاقات الإنتاجية إذا ما تم تخصيصها للاستخدامات البديلة"، ويرى الباحث أن مفهوم تكلفة الفرصة البديلة يقوم علي النظرة الاقتصادية بأن كل مورد اقتصادي منفعة يستمد قيمتها من إشباعه لحاجات متعددة وأن استخدامه لتحقيق فرصة أو إشباع معين يعني التضحية بالفرص الأخرى البديلة، ويجب أن تؤخذ تكلفة الفرص البديلة في الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري، فالقاعدة الأساسية في تقييم المشروعات الاستثمارية هي استخدام صافي التدفقات النقدية، إلا أن الخروج على هذه القاعدة فإن التدفقات النقدية المحسوبة لا تشمل صافي التدفقات النقدية المنتظر دفعها فقط ولكن تشمل أيضا التدفقات النقدية التي حرم المستثمر منها نتيجة لتنفيذ المشروع الاستثماري المقترح محل التقييم، وهنا تأكيد على ضرورة أخذ تكلفة الفرصة البديلة في الحسبان عند تحديد تكاليف الاستثمار أو تكاليف التشغيل حتى تتم التقييم على أساس سليم.

ثامنا: المخاطرة وعدم التأكد: إن من أهم العوامل المؤثرة بدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات الاستثمارية عنصري المخاطرة وعدم التأكد المرتبطين بالمستقبل، وهذا يجعل العائد المتوقع من المشروع الاستثماري غير محدد وربما يكون غير مؤكد الحدوث، وينشأ عدم التأكد لصعوبة واستحالة التنبؤ في بعض الأحيان لعدد من المتغيرات، وتكون النتيجة عدم التحديد الدقيق لحجم المنافع والتكاليف في المستقبل نتيجة للمتغيرات التكنولوجية التي قد تحدث

للمشروع طيلة حياته الإنتاجية ونتيجة أيضا للتضخم وفي ذلك يقول " Corbett " أن التضخم يؤدي إلى زيادة الأسعار ولا ترتفع لكل السلع بدرجة واحدة ولكن يكون هناك اتجاه عام إلى الارتفاع في حالة التضخم واتجاه عام إلى الانخفاض في حالة الانكماش، أما في حالة المخاطر فهي تلك الحالة التي يستطيع فيها متخذ القرار أن يتنبأ أو يقدر احتمال حدوث حالات الطبيعة، وفي هذا المجال يقول " Farrar " أن الفضل في التفرقة بين ظروف المخاطرة وظروف عدم التأكد هو توفر أو عدم توفر بيانات موضوعية عن التوزيع الاحتمالي للحديث، ففي حالة عدم التأكد فإن متخذ القرار يواجه بموقف يكون فيه من الممكن حدوث أكثر من حدث ويعرف المحلل في هذا الموقف احتمال حدوث كل حدث ويتم تقدير تلك الاحتمالات من واقع الخبرة السابقة أو نتيجة لبعض الدراسات والإحصائية.

مما سبق يتضح لنا أهمية العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الاستثماري والتي قد تؤدي إلى قبول أو رفض المشروع الاستثماري، والتي لا يجب الإغفال عن دراستها عند اتخاذ قبول أو رفض المشروع الاستثماري، خصوصا وأن من طبيعة المشروع الاستثماري أنه يحتاج إلى إنفاق مالي كبير، لذا يجب العناية بكل ما قد يؤثر على اتخاذ القرار الاستثماري.

المبحث الثالث: تأثير جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى جودة معلومات قوائم الدخل وعلاقتها بقرارات الاستثمار كمطلب الأول، وجودة معلومات القوائم المخططة للتدفقات النقدية وأثرها على القرارات الاستثمارية كمطلب الثاني، وكذلك قرارات الاستثمار وجودة المعلومات المتضمنة في التقارير والقوائم المالية الدورية كمطلب الثالث.

المطلب الأول: جودة معلومات قوائم الدخل وعلاقتها بقرارات الاستثمار

تعد قوائم الدخل قائمة توفر للمستثمرين المعلومات التي تساعد على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، حيث تساعد المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للشركة كما تساعد الدائنين على تحديد احتمال استردا حقوقهم¹.

تكتسب المقارنة بين معلومات قائمة الدخل الفعلية والمخططة عن الفترة المعدة عنها التقارير والقوائم المالية أهمية كبيرة، لأنها تتم بين نتائج أحداث وطرق وأهداف عمل تم وانتهى بنتائج ما كان يجب أن يكون عليه إحداث هذا العمل وطرقه وأهدافه، الأمر الذي يوفر للمستثمرين الدليل الموضوعي على كفاءة إدارة المؤسسة في أداء مهامها وإنجاز مسؤولياتها، كما أن وجود علاقة ارتباط جيدة أو معقولة بين النسب المالية لمكونات قائمة الدخل الفعلية والمخططة تؤكد فعالية وجودة عملية التخطيط في المؤسسة، كما أنها تسمح للمستثمرين القادر الكافي من الثقة في قائمة الدخل المخططة للفترة القادمة، وتخفف لديهم درجة المخاطرة.

كما أن الإفصاح عن الدخل الفعلي والمخطط من خلال قائمة دخل متعددة المراحل تعمل على الفصل بين أداء النشاط التشغيلي للمؤسسة وأنشطتها الأخرى، حيث يقدم إلى المستثمرين دلائل أكثر فائدة وأهمية من القائمة المختصرة للدخل، كون النشاط التشغيلي يمثل النشاط الأساسي لتوليد الإيراد ومن ثم النقدية، ولهذا يترتب على نتائج وانحرافات مكونات النشاط التشغيلي المستمر والمنتظم تكون أكثر أهمية من نتائج الأنشطة الأخرى، حيث يولون المستثمرين والمقرضين اهتمام كبير بها، كما أن الإفصاح عن عناصر التكاليف الثابتة بشكل منفصل عن عناصر التكاليف المتغيرة في هذه القائمة يقدم للمستثمرين إمكانية قياس تكلفة الطاقة اللازمة لممارسة المؤسسة لأنشطتها، الأمر الذي يمكنهم من تعديل توقعاتهم للمستقبل.

إن الرقم الفعلي والمخطط لصافي الربح يعتبر من الأرقام المفيدة والهامة لمتخذي القرار الاستثماري، لأنه يوفر معلومات عن مدى نجاح أو فشل المؤسسة من فترة إلى أخرى، غير أن الوصول إلى رقم صافي الربح يعتمد على

1- دونالد كيزو، جيرى وبجانت، ترجمة أحمد حجاج، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 168.

عدة قواعد مالية تتضمن درجات متعددة من الحكم الشخصي، ولهذا فإن مصداقية رقم صافي الربح تكون إما فعليا أم مخططا، وتبعا لهذا فإن المستثمرين يريدون معرفة سبب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، والتي تحدد الحكم على مصداقية رقم صافي الربح.

المطلب الثاني: جودة معلومات القوائم المخططة للتدفقات النقدية وأثرها على القرارات

الاستثمارية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية بأنها القائمة التي تبين المقبوضات النقدية كالمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية¹. في الكثير من الأحيان يشتري المستثمر أسهم أو سندات شركة معينة أو يقوم بمنحها قرضا في شكل صورة نقدية، ويحصل على توزيعات الأرباح أو الفائدة نقدا، إلا أنه عند بيع الأسهم أو استرداد القرض، فإن هذا يحدث نقدا، لذا أي مستثمر لا يفضل أن يكون الموقف النقدي للمشروع سيئا ويشوبه ضعف أو خلل، ولهذا يهتم المستثمر عند اتخاذ قرارات استثمارية بالأدلة والمؤشرات تبرهن وتؤكد على سلامة ومتانة الموقف النقدي لهذه الشركة، وبهذا ظهرت ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية لأي شركة عند اتخاذ قرار الاستثمار.

وفي حالة عدم توفر الشركة على نقود كافية فهذا يترتب عليها عدم إمكانية سداد أجور العمال أو تسوية الديون أو سداد التوزيعات أو اقتناء الأصول، كما تشير قائمة المخططة للتدفقات النقدية إلى مصدر الحصول على النقدية وكيفية استخدامها، فقائمة التدفقات النقدية تحظى باهتمام خاص من طرف المستثمرين والدائنين وكذا المساهمين فيها لوضوحها و تبيان التدفقات النقدية للشركة.

كما تقدم القائمة المخططة للتدفقات النقدية معلومات مفيدة حول الأنشطة المستقبلية للشركة حول كيفية حصولها على النقدية من خلال العمليات لسداد الديون والتوزيعات أو إعادة الاستثمار للمحافظة على الطاقة التشغيلية والتوسع فيها، وكذا تقديمها معلومات حول الأنشطة التمويلية في شكل قروض أو حقوق ملكية، وحول الاستثمارات النقدية في الأوراق المالية والأهم تساعد المستثمرين والمقترضين والمساهمين على تقييم درجة سيولة الشركة ومرونتها المالية وقدرتها الربحية ودرجة المخاطرة خلال الفترة القادمة.

1- عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البلدة، الجزائر، 2009، ص 134.

كما يحظى الإفصاح عن التدفقات النقدية المستقبلية بأهمية كبيرة من قبل أصحاب المصالح في الشركات، فهو يساعد المستثمرين على معرفة سبب الاختلاف بين صافي الدخل المخطط وصافي التدفقات النقدية المخططة للشركة.

حيث تختلف القوة التفسيرية التي تتمتع بها معلومات التدفقات النقدية المستقبلية عن تلك التي تتمتع بها تدفقات الاستحقاق، كما أنه يلاحظ أن النسب المالية المبنية على معلومات التدفقات النقدية تحتوي على عامل مميز لا يحتوي عليه أية مجموعة أخرى من النسب بما فيها نسب المرونة.

ويرجع سبب ذلك إلى أن أرقام قائمة التدفقات النقدية سواء كانت فعلية أم مخططة فهي أقل تعرضاً للتشويه والتحريف، كون أن نظام الاستحقاق الذي ينتج عنه صافي الدخل يستلزم إجراء بعض التقديرات التي لا تخلو من الحكم الشخصي، أما بالنسبة إلى التدفقات النقدية من العمليات فهي تتميز بدرجة أكبر من الموضوعية لأنها تهتم فقط بالتدفقات النقدية الواردة والصادرة الفعلية والمخططة، فهي تتسم بالواقعية والسهولة، فهما من معلومات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

ويترتب عليها أن النسب الفعلية أم المخططة للتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية إلى صافي الدخل الذي يفضل استخدامها كاختبار لجودة صافي الدخل، فعندما تزداد هذه النسبة فإنها تؤدي بدون شك إلى زيادة جودة صافي الدخل، وبمعنى آخر إن الشركة التي يكون لديها مقياس مرتفع لصافي الدخل مع وجود تدفق نقدي منخفض هي شركة تستخدم معايير مشكوك فيها للاعتراف بالإيرادات واستحقاق المصاريف.

تستخدم التدفقات النقدية الفعلية أم المخططة لاختيار جودة لصافي الدخل، غير أنها لا تعتبر بديلاً له، حيث تركز على التدفقات النقدية ولا تركز على قياس الدخل، فهي تناسب عملية تقييم مخاطر السيولة قصيرة الأجل والمرونة المالية، كذلك تقييم قدرة الشركة على سداد الديون في الأجل الطويل.

ومن بين الأهداف الأساسية للإفصاح عن القائمة المخططة للتدفقات النقدية توفير المعلومات التي تبين مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، ويمكن أن تكون عن طريق فحص العلاقات بين بنود كالمبيعات وصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، أو بين صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية والزيادة والانخفاض النقدية، القيم بتقييم درجة المخاطرة وعدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، وكذا تقييم درجة المخاطرة لسياسة الائتمان التي تبناها الشركة مع عملائها، وذلك بدرجة أفضل من تلك التي يمكن تحديدها باستخدام البيانات على أساس الاستحقاق.

يمكن للمستثمرين والمستخدمين الآخرين للقوائم المالية المخططة عند فحص التدفقات النقدية المستقبلية في الشركة كالتخطيط لشراء أو بيع أصول ثابتة، أو لنشاط التمويل بما مثل التخطيط لعملية إقراض أو لسداد قرض أو استثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، أن يتفهموا بصورة أفضل أسباب الانخفاض أو الزيادة المتوقعة في أصول الشركة والتزاماتها خلال الفترة المقبلة.

ولهذا نرى أن أهمية إعداد القائمة المخططة للتدفقات النقدية لتشمل التدفقات النقدية كل من الأنشطة: التشغيلية، الاستثمارية وكذا التمويلية إضافة إلى الربح المخطط لكي تصل الفائدة من القوة التفسيرية للتدفقات النقدية إلى أقصاها بالنسبة للمستثمرين والمستخدمين الآخرين.

وعليه يمكن أن نخلص إلى أهمية و ضرورة استخدام معلومات القوائم المالية المخططة التي تقوم به الشركات بإعدادها والإفصاح عنها كمرتكزات أساسية يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قرارات الاستثمار في الشركات القائمة والتي تمارس أعمالا فعلا.

المطلب الثالث: قرارات الاستثمار وجودة المعلومات المتضمنة في التقارير والقوائم المالية الدورية

تمثل التقارير الدورية جزءا من التطوير المطلوب، حيث تعتبر مصدرا رئيسيا للمستثمرين يستمدون منها المعلومات المتعلقة بمدى كفاءة أداء الشركات للتنبؤ بنشاطها ونتائج أعمالها، وتبعاً لذلك يتعين أن تعرض هذه القوائم المالية الربع سنوية معلومات آنية تساعد على خفض درجة المخاطر وعدم التأكد، الأمر الذي يزيد من قدرة التوقع لدى المستثمرين، وتؤدي إلى تدعيم مصداقية السوق.

إن القوائم المالية الربع السنوية لكي تصل إلى درجة الشفافية والمصداقية اللازمة مستخدميهما سواء كانوا المستثمرين الحاليين، المحتملين، الموظفين، المقترضين وحتى الموردين وخاصة المستثمرين فلا بد من مراجعة هذه القوائم قبل المراجع الخارجي، حيث أن صحة التقارير يعكس صدق وكفاءة إدارة الشركة ونجاحاتها⁽¹⁾.

ونتيجة لذلك فإن القوائم المالية تعتبر تأكيدا عمليا للبعد الإعلامي المالي وتطويراً لأدواته، فهي تعمل على توصيل وإعلام المستفيدين منها بأحدث المعلومات أولا بأول، مما يجعلها الركيزة الأساسية لاستقرار نتائج الأعمال السنوية.

1- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص ص 43، 46.

ويمكن تلخيص ما تهدف إليه التقارير والقوائم المالية الدورية الربع السنوية بما يلي¹:

- 1- تقديم معلومات موثوقة فيها تتعلق بالموارد الاقتصادية والالتزامات الخاصة بالشركة.
- 2- تقديم معلومات موثوقة حول التغيرات في صافي موارد المشروع الناتجة عن الأرباح المتحققة من الأنشطة المباشرة من أجل تحديد توزيعات الأرباح المتوقعة للمستثمرين.
- 3- توفير المعلومات المالية يمكن استخدامها لتقدير الأرباح المحتملة للشركة.
- 4- توفير المعلومات المالية عن مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المخططة للفترة التالية وإمكانية قياس درجة المخاطرة وعدم التأكد المرتبطة بها.
- 5- الإفصاح عن أية معلومة لتقدير مدى مسؤولية إدارة الشركة عن توفير وسائل الحماية اللازمة لحقوق الملاك وتزويد المعلومات المفيدة للمديرين والإدارة العليا لاتخاذ القرارات التي تهم الملاك وكذلك المعلومات التفسيرية والتوضيحية المهمة.
- 6- توفير البيانات المعلومات عن مدى التزام المشروع بالمبادئ المحاسبية المقبولة².

1- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص 182، 183.

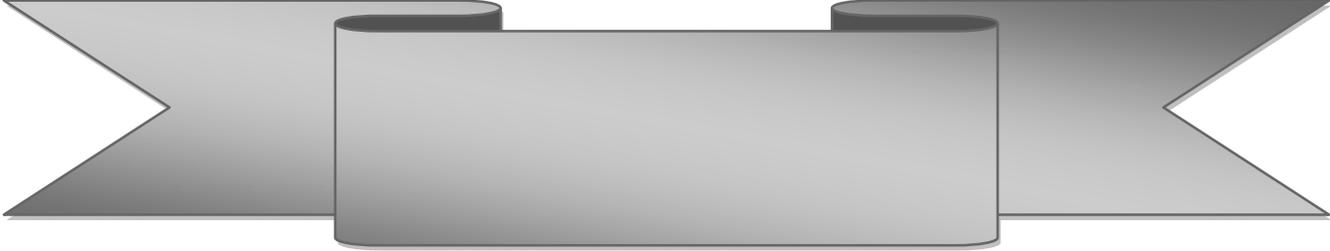
2- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص 423.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن هناك اختلاف بين المعلومات والبيانات بالرغم من العلاقة الوثيقة بينهما، فتمثل البيانات أرقام أو كلمات أو أسماء أو رموز يمكن تخزينها بأي أسلوب، أما المعلومات فهي البيانات الموجودة في اتخاذ القرارات سواء تمت معالجتها من قبل أو لا، وتعد المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير بمختلف أنواعها ذات دلالة واضحة على الوضعية المالية للمؤسسة، وتعتبر جودة المعلومات المالية من أهم الخصائص التي يتطلبها المسيرين من أجل اغتنام أي فرصة تسمح للمؤسسة من زيادة قدرتها وكذلك من أجل إعطاء قرارات لا تتعارض مع أهداف المؤسسة.

ويعتبر القرار الاستثماري المحرك الأساسي للنجاح المشروع، حيث أنه نحتاج إلى مبالغ ضخمة لشراء أصول ثابتة ولا يعطي أي عائد إلى بعد فترة طويلة تزداد فيها درجة المخاطرة وعدم التأكد.

تؤثر جودة المعلومات المالية على القرار الاستثماري من خلال أن جودة المعلومات القوائم وعلاقتها بقرارات الاستثمار عن طريق المقارنة بين معلومات قائمة الدخل الفعلية والمخططة عن الفترة المعدة عنها التقارير والقوائم المالية نظرا للأهمية الكبيرة التي تكنسبها بين نتائج أحداث وأهداف عمل تم وانتهى بنتائج، وأن الإفصاح عن الدخل الفعلي والمخطط من خلال قوائم الدخل متعددة المراحل، وأن أرقام الدخل الفعلي والمخطط الصافي للربح يعر عن مدى نجاح أو فشل المؤسسة، كما أن المعلومات القوائم المخططة للتدفقات النقدية، حيث أن هذه الأخيرة هي قائمة تبين مقبوضات المؤسسة خلال فترة معينة، كما أنها تؤثر على قرارات الاستثمار، فنجد المستثمر يفضل أن يكون الموقف النقدي للشركة مبني على سلامته ومتانته، غير أن علاقة جودة المعلومات المتضمنة التقارير والقوائم المالية الدورية تعتبر مصدرا للمستثمرين يستمدون منه المعلومات المتعلقة بأداء الشركات ونتائج أعمالها والتي تهدف من ورائها إلى تقديم معلومات موثوقة.



الفصل الثاني:

أثر جودة المعلومات المالية لتحسين
القرارات الاستثمارية
في مصنع الإسمنت
بسور الغزلان



تمهيد:

بعدما تطرقنا إلى الجانب النظري "جودة المعلومات المالية كمدخل لتحسين قرارات الاستثمار"، سنقوم بالتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية وهذا من أجل إسقاط المفاهيم النظرية في الجانب التطبيقي لشركة الإسمنت بسور الغزلان لمعرفة أثر جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية اعتماداً على الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال توزيع استبيان تحتوي على ثلاثة محاور مدرجة على ثلاثة أسئلة، والإلمام الأكثر بالدراسة سنتناول في هذا الفصل مايلي استمارة:

- نظرة شاملة عن مؤسسة الإسمنت.
- الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.
- اختبار اتجاهات أفراد العينة حول جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية.

بسور الغزلان

المبحث الأول: نظرة شاملة عن مؤسسة مجمع الإسمنت

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها هذه الوحدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث لها وزن ثقيل على مستوى الاقتصاد الوطني، إذ تلبي جزء كبير من احتياجات المؤسسات وكذا الأفراد فيما يخص مادة الإسمنت فهي تغطي جزء كبير من احتياجات منطقة الوسط، كما لها دور كبير في توزيع المداخيل وكذلك عن طريق علاقاتها الاقتصادية بالموردين والزبائن.

في هذا المبحث سنعرض بطاقة تعريفية عن مصنع الإسمنت بسور الغزلان، و الهيكل التنظيمي له وهذا كله بعد التطرق إلى نبذة تاريخية عن المصنع.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن المصنع

في إطار مخططات التنمية الاقتصادية الكبرى التي اتبعتها الجزائر في بداية 1974 خاصة بعد ارتفاع سعر البترول الذي وصل إلى 49 دولار للبرميل الواحد تم إنشاء مؤسسات اقتصادية هامة، من بينها الشركة الوطنية لمواد البناء SNMC وهي مؤسسة تجارية تخضع لأحكام القانون التجاري⁽¹⁾، كما أنها مؤسسة اقتصادية هدفها إنتاج الإسمنت وتحقيق الربح وتقديم أجود الخدمات تحت شعار "أجمل و أجود الخدمات" وتشرف عليها وزارة الصناعة.

ولقد مرت منذ نشأتها سنة 1980 بمراحل سيطرت الشركة فيها على السوق الوطنية بسبب حاجات السوق المتزايدة آنذاك، أما تسييرها فكان من طرف الوزارة الوصية، فهي المحددة لمختلف السياسات على المدى الطويل والمتوسط كسياسة الأجور و سياسة التسعير و التسويق... إلخ، وقد كانت عبارة عن شركة عمومية محلية تحت اسم "الشركة الوطنية لمواد البناء SNMC"، إلا أنها لم تدم طويلا، ولقد تم تقسيمها لعدة أسباب نذكر منها:

- عدم وجود تحديد دقيق لمستويات اتخاذ القرارات مما أدى إلى تداخل المهام؛
- عدم ملائمة القرارات الموضوعية من طرف الجهات المخططة للواقع العملي للشركة؛
- البيروقراطية والشعور باللامسؤولية؛
- كبر حجم الشركة وصعوبة التحكم فيها.

1- قانون الصفقات العمومية مرسوم رقم 82-145، المتعلق بقانون الصفقات العمومية.

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت

بسور الغزلان

وقد صدر قرار بتقسيم شركة الاسمنت إلى العديد من المؤسسات الفرعية سنة 1983 وكل شركة مختصة في إنتاج منتجات معينة، فهناك مؤسسات تنتج القرميد ومؤسسات مختصة في إنتاج الرمل وأخرى في إنتاج الاسمنت وهذا الأخير تم تقسيمه إلى مؤسسات جهوية هي:

- الشركة الجهوية للاسمنت بالغرب ERCO.
- الشركة الجهوية للاسمنت للشرق ERCE.
- الشركة الجهوية للاسمنت للوسط ERCC (وهي الشركة محل الدراسة).

ومؤخرا أصبحت جميع المؤسسات الإسمنت في كامل التراب الوطني تابعة للمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر (GICA).

المطلب الثاني: تعريف مصنع الإسمنت بسور الغزلان وأهدافه

من خلال هذا المطلب سنقوم بتعريف مصنع الإسمنت بسور الغزلان ثم نفرج على الأهداف الذي يسعى إلى تحقيقها.

أولا: تعريف مصنع الإسمنت بسور الغزلان

يقع مصنع الاسمنت على فج بكوش (Col de Becouche) في الطريق الوطني رقم "5" وتبعد عن مدينة سور الغزلان بحوالي: 07 كلم وعن مقر ولاية البويرة ب 27 كلم وتقع على بعد 120 كلم جنوب شرق الجزائر العاصمة، حيث تتربع على مساحة 41 هكتار منها 36,5 مغطاة و4,5 غير مغطاة، وهي مؤسسة مختصة في إنشاء نوعين من الإسمنت، يسمى النوع الأول CPA35 والنوع الثاني يسمى CPA250 أما حاليا فهي تنتج نوع واحد هو وهو ذو نوعية Class 442 رفيعة.

كانت بداية إنشاء تعريف مصنع الإسمنت بسور الغزلان من قبل الشركة الدانيماركية التي تدعى " SMIDTH FLS"، حيث استغرقت حوالي 38 شهرا، وكانت بداية إنتاج الإسمنت في 1983/10/20، حيث قدرت تكاليف الإنتاج ب 1 231 668 943 دج، علما أنها تأسست برأسمال قدره 246 مليون دينار جزائري، وتصل قدرة إنتاجها من 3000 طن يوميا إلى 1.000.000 مليون طن سنويا.

هناك بعض التواريخ الأساسية في تاريخ هذه المؤسسة، نذكر منها الآتي:

– تم إمضاء عقد إنجاز المشروع بتاريخ: 1979/11/26؛

– تمت بداية التطبيق هذا العقد في: 1980/02/26؛

بصور الغزلان

- فتح الورشات في: 1980/08/26؛
 - كان أول منتج من الكلنكر (Klinker) بتاريخ: 1983/09/25؛
 - أول منتج من الإسمنت بتاريخ 1983/10/20؛
 - عقد اتفاقية مع شركة ايطالية "Buzzy" سنة 2007؛
 - مشروع المصفاة "Filtre" والذي بدأ تشغيله يوم 2016/02/15 بعد أن دام إنجازه لمدة 14 شهرا.
- أما بالنسبة للطاقة البشرية في الشركة فهي تشغل 365 عامل مقسمون كما يلي:
- 184 إطار (Cadres)؛
 - 134 تقني (Maitrise)؛
 - 47 عامل (Exécution).
- حيث أن عمال الإدارة يعملون بالنظام العادي من الأحد إلى الخميس من الساعة الثامنة صباحا إلى الرابعة مساء، تتخللها فترة استراحة.
- أما فيما يخص نظام العمل الخاص بالتناوب فهناك نظامين هما:
- نظام (3X8) الذي تعمل به مديرية الإنتاج وهو مقسم إلى ثلاثة فرق كل فرقة تعمل لمدة 8 ساعات، كما يلي:
- **الفرقة الأولى:** من الساعة السادسة صباحا إلى غاية الساعة الثانية بعد الظهر؛
 - **الفرقة الثانية:** من الساعة الثانية بعد الظهر إلى غاية الساعة الثامنة مساء؛
 - **الفرقة الثالثة:** من الساعة الثامنة مساء إلى غاية السادسة صباحا.
- بينما هناك فرقة رابعة تكون في عطلة () لمدو ثلاثة أيام ثم تتناوب في العمل مع الفرق السابقة وهكذا.
- نظام (2X8) الذي تعمل به مديرية المواد الأولية والعتاد ومديرية التسويق، وهو مقسم إلى فرقتين كل فرقة تعمل لمدة 7 ساعات، ونظام العمل يكون من يوم السبت إلى يوم الخميس (ماعدا الجمعة)، ويكون العمل بالتناوب أسبوع صباحا وأسبوع مساء، وهو كما يلي:
- **الفرقة الأولى:** من الساعة السادسة صباحا إلى غاية الساعة الثانية بعد الظهر؛
 - **الفرقة الثانية:** من الساعة الثانية بعد الظهر إلى غاية الساعة الثامنة مساء.
- وأیضا تتوفر الشركة من الناحية المادية على الإمكانيات التالية:

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت

بصور الغزلان

- محجرة لسحق المواد الأولية سعة 1000 طن/سا؛
- تجنيس مسبق وخزن حجر الكلس سعة 35000 طن؛
- تجنيس مسبق وخزن الطين سعة 3000 طن؛
- مطاحن خام طيركس يونيدان قطر 4.6م، طول 9.75م، سعة 2 X 140 طن/سا،
- خزانات التجنيس سعة 3 X 8000 طن (Klinker)؛
- فرن يوناكس الدوار بالتسخين المسبق ذو الأربع طوابق الحلزونية الشكل يستخدم للتجنيس قطر 5.5م وطوله 89م، سعة 3000 طن/سا؛
- خزانات حجز الكلس المحروق، سعة 3 X 1500 طن؛
- مطحن المواد الإضافية سعة 100 طن/سا؛
- تخزين الجبس سعة 1750 طن/سا؛
- مطاحن إسمنت يونيدان 4.4م قطر، 12م الطول، سعة 2 X 100 طن/سا؛
- خزانات الإسمنت سعة 4 X 8000 طن؛
- شحن الإسمنت بدون تغليف سعة 2 X 200 طن؛
- معمل التغليف سعة 5 X 100 طن/سا؛
- مخبر يحتوي على مقياس الأشعة وتجهيزات الإعلام الآلي؛
- معالجة المياه؛
- مخزن زيت الوقود سعة 5000م³؛
- الإدارة.

ثانيا: أهداف مصنع الإسمنت بسور الغزلان: لمصنع الإسمنت العديد من الأهداف نذكرها فيمايلي:

- تلبية الحاجات المتزايدة في مجال البناء من مادة الاسمنت؛
- تساهم في امتصاص اليد العاملة المتزايدة وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة؛
- عدم هدر العملة الصعبة الموجهة لتغطية الطلب على مادة الاسمنت؛
- توزيع المداخيل عن طريق علاقاتها الاقتصادية بالموارد ين و الزبائن؛
- تحقيق التوازن الجهوي حيث تغطي جزء كبير من احتياجات الوسط (مؤسسات أفراد)؛
- إنشاء مناصب شغل لكل طبقات المجتمع.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصنع الإسمنت

إن الهيكل التنظيمي يتطور ويتغير بتوسع نشاط المؤسسة، إذ لابد من وجود هيكل يتلاءم مع هذا التوسع وهذا ما لاحظناه في المؤسسة هاته، بحيث يتماشى الهيكل التنظيمي مع توسع نشاطه، حيث تضم مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان في هيكلها التنظيمي مجموعة من المديرات التي تنقسم بدورها إلى دوائر ومن ثم إلى مصالح وفروع¹.

وسنحاول عرض هذا الهيكل التنظيمي الخاص لشركة الإسمنت.

أولاً: المديرية العامة: يوجد بها المدير العام بما الأمانة العامة والمدراء المركزيين وبعض المكلفين بالدراسات المختلفة منها: مصلحة الدراسات القانونية والإدارية والتأمين، بالإضافة إلى رقابة الجودة ومساعد الإعلام الآلي ومصلحة المحيط والبيئة.

إن المدير العام هو المسير الرئيسي لهذه المؤسسة، فهو مرتبط معها بعقد يدعى عقد الإطار المسير " Cadre Dirigeant"، حيث يخضع للإجراءات الداخلية للمؤسسة وله صلاحيات واسعة تبعا لهذا العقد.

وتتمثل مهام المديرية العامة فيما يلي:

- التنسيق بين الإدارة ومختلف مصالح الفروع؛
- السهر على السير الحسن لمصالح المؤسسة؛
- تمثيل المؤسسة في جميع الاجتماعات الرسمية وأمام الهيئات العمومية؛
- متابعة ومراقبة برنامج الإنتاج والتسويق؛
- ممارسة التوجه والرقابة؛
- وضع السياسة السنوية العامة للمؤسسة (تحسينات وتغيرات لتطوير أداء المؤسسة)؛
- عقد الاجتماعات كلما دعت الضرورة إلى ذلك، إضافة إلى الاجتماعات الدورية.

وتشمل هذه المديرية مايلي:

1- مساعد التدقيق والمراجعة: يقوم بمراجعة وتدقيق كل العمليات الإدارية والمالية والملفات الخاصة بكل مديرات المؤسسة.

1- وثائق مقدمة من قبل مصنع الإسمنت.

بمور الغزلان

2- مصلحة الدراسات القانونية: تقوم هذه المصلحة بكل الأمور القانونية المتعلقة بالمؤسسة من عقود، اتفاقيات وقضايا، وإجراءات تأمين المؤسسة وممتلكاتها من الأخطار المحتملة الوقوع.

3- دائرة رقابة الجودة: تتمحور مهمتها في:

— المتابعة لاستغلال المحجر؛

— مراقبة جودة مسار الإنتاج خلال مختلف مراحله؛

— مراقبة وتسيير كل العمليات المتعلقة بالمواد الأولية؛

— القيام بعمليات التصحيح والمعالجة خلال مختلف مراحل الإنتاج؛

— القيم بإحضار العينات وإجراء التحليل والعمليات الفيزيائية في المخابر.

4- مساعد الإعلام الآلي: يضم مصلحة الإعلام الآلي، حيث اعتمدت هذه المصلحة في البداية على موظفين لهم إمكانيات بسيطة في الإعلام الآلي، وفي سنة 1990م عمّت عملية توزيع أجهزة الكمبيوتر على مستوى كل مكاتب المؤسسة، مما أصبح من الضروري وضع مصلحة متخصصة في الإعلام الآلي التي تتمثل مهمتها في عملية الشراء أين تختار نوعية الآلة، قدرتها وتوزيعها على الأشخاص المعنيين، وتبقى هي المسؤولة الأولى والأخيرة على صيانتها.

5- مصلحة المحيط والبيئة: تهتم هذه المصلحة بمراقبة المواد المسموح استعمالها في الإنتاج، والسهر على الحفاظ على محيط المؤسسة.

يسيرها مدير الموارد البشرية، الذي تتمثل مهامه فيما يلي:

— وضع برنامج لتسيير الموارد البشرية على المدى الطويل؛

— السهر على توفير الجو الاجتماعي (تحسين ظروف العمل)؛

— يساهم ويعمل على تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.

كما تهتم مديرية الموارد البشرية بالعنصر البشري و تسهر على الاطلاع على مختلف القوانين التي لها علاقة بالعمال و عملية تسييرها، ويوجد بهذه المديرية دائرتين تتمثل الأولى في دائرة الموارد البشرية التي تحتوي على ثلاثة مصالح والمصلحة الثانية تتمثل في دائرة التكوين التي تحتوي على مصلحتين، والتي سنتطرق لهم فيما يلي:

بمسور الغزلان

5-1- دائرة الموارد البشرية: تتكون من:

➤ **مصلحة المستخدمين:** تهتم بالوظائف التالية: التوظيف، التنصيب، الحضور، الغيابات، الاستقبالات، العطل السنوية، ساعات العمل بما فيها الساعات العادية والإضافية... إلخ، ويوجد بهذه المصلحة من فرعين: فرع التسيير للمستخدمين الذي يقوم بالتسيير ومراقبة العمال من حضور وغياب، إعداد الشهادات عمل وبرامج العطل السنوية للعمال، تنظيم ملفات العمال ومتابعة حركة المستجدات الخاصة بترقية العمال إلى جانب توعية العمال بالقانون الداخلي للمؤسسة، وفرع الأجور الذي يقوم بدفع الأجور بعد حصوله على حركة تغيرات العمال ودفع المنح؛

➤ **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** تهتم هذه المصلحة بالناحية الاجتماعية للعمال من تعويضات الأدوية و العطل المرضية، حوادث العمل والتقاعد وتوفير الأدوات المدرسية، بالإضافة إلى رعاية العمال من تريض ونقل العمال إلى المستشفى في حالة مرض أو وقوع حادث عمل إلى جانب وضع برنامج خاص للعمال ومتابعتهم مع طبيب العمل والذي يون كل سنة؛

➤ **مصلحة الوسائل البشرية:** تهتم هذه المصلحة بتنظيم الوسائل اللازمة وتوفير لنقل العمال إلى جانب متابعة ومراقبة المطعم والبناء وغيرها من الوظائف.

5-1- دائرة التكوين: تعمل على تطوير وتحسين مستوى الكفاءات، تتكون من:

➤ **مصلحة التكوين:** تهتم مصلحة التكوين باستقبال الموظفين الجدد و توجيههم إلى مختلف المصالح للتعرف عليها، كما تقوم بتنظيم دورات تكوينية من أجل تدريب اليد العاملة وتحسين مستوى الكفاءات لجعلها أكثر كفاءة وخبرة وقدرة على أداء العمل، وكذلك تنظيم وتسيير المتربصين من الطلبة الجامعيين وطلبة التكوين المهني.

➤ **مصلحة تسيير المهارات:** تهتم مصلحة تسيير المهارات بدراسة ومتابعة ملف وسير العمال من التكوين والمهارات المهنية الخاصة بكل عامل.

ثانيا: **مديرية المالية والمحاسبة:** يسيرها مدير المالية والمحاسبة، من مهامه مايلي:

— يساهم ويعمل على الحفاظ على المؤسسة من الناحية المالية؛

— مراقبة ميزانية المؤسسة باستمرار؛

— مراقبة ودراسة الملفات الخاصة بعمليات الشراء.

بمور الغزلان

تعتمد مديرية المالية والمحاسبة في عملها على نصوص قانونية وتنظيمية خاصة بقانون المالية، القانون التجاري وقانون الضرائب، قانون البنوك وقانون الإجراءات الجزائية، حيث تعتمد في تسيير فروعها بناء على هذه القوانين، والسهر على الإطلاع على المستجدات القانونية من خلال الجرائد الرسمية التي تصل إلى الشركة بصفة دورية.

كما أن اهتمام هذه الوظيفة ينصب على توليد ومعالجة المعلومات المحاسبية والمالية، وكذلك تسجيل وتلخيص المعاملات التي تتم سواء كانت من الداخل أو الخارج وتتجزأ هذه المديرية إلى ثلاثة دوائر هي:

1- دائرة المحاسبية: تتضمن مصلحة واحدة وهي مصلحة المحاسبة، بحيث تهتم بالعمليات المحاسبية وفقا لأصول المحاسبية المتعارف عليها وتنقسم إلى قسمين هما:

➤ **قسم المشتريات:** يختص هذا القسم بمختلف أوجه الإنفاق التي تنفقها المؤسسة، أي تهتم برصد وتسجيل التدفقات التي تخرج من المؤسسة والتي تسمى ب المدفوعات، حيث يقوم قسم المشتريات بالتقييم المحاسبي عن طريق تطبيق المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي وذلك بعد حصوله على الفاتورة الخاصة بالشراء، كما يختص بتسجيل المشتريات والمصاريف التي تتعامل بها المؤسسة؛

➤ **قسم المبيعات:** يختص هذا القسم بتسجيل كل العمليات التي تنتج مدخولا للمؤسسة وهذا وفقا لأساليب المحاسبة العامة المتعارف عليها.

2- دائرة المالية: تتضمن هذه كذلك مصلحة واحدة وهي مصلحة المالية، والتي تهتم بجميع نفقات المؤسسة، لها قسم يدعى الصندوق ويقوم بالتسديد الفوري لبعض العمليات كالتسيقات عن الشراء، كما تقوم هذه المصلحة بدفع الضرائب على الأجور، ويقوم كذلك بتحويل المبالغ النقدية من البنك ويضعها في الحساب الجاري للصندوق.

3- دائرة تسيير الميزانية: تعتبر هذه المصلحة من أهم المصالح الموجودة على مستوى مديرية المالية والمحاسبة، وهذا راجع إلى الدور الأساسي الذي تلعبه في البرمجة والتخطيط، والمتابعة، وكذلك تقييم الأداء داخل مختلف المصالح ويتم وضع ميزانية تقديرية وعلى هذا الأساس يتم الإنتاج وفي نهاية السنة يتم التصحيح وهذا القسم متفتح على جميع الأقسام داخل المؤسسة، وعند تقدير الميزانية هناك ثلاث عوامل يتركز عليها:

- البيانات التاريخية المحققة في العام الماضي؛
- الاقتراحات والتطورات التي يقترحها المسؤولون؛
- الخبرة والتجربة المكتسبة في ميزان التخطيط والبرمجة من طرف إطارات المؤسسة بعد وضع الميزانية لجميع الفروع، وتكون مرفقة بتقارير من طرف إطارات المؤسسة وفي نهاية السنة يتم مقارنة ما تحقق وما كان مخطط له.

بصور الغزلان

ثالثا: مديرية الاستثمارات: يسيروها مدير الاستثمارات، وتتكون من دائرتين هما:

1- دائرة دراسة وتخطيط الاستثمار: تقوم هذه الدائرة بدراسة المشاريع التي تنوي المؤسسة القيام بها، وذلك من كل الجوانب التطبيقية إما بالقبول أو الرفض.

2- دائرة إنجاز المشاريع ومتابعتها: بعد أن تقوم دائرة الدراسة والتخطيط بقبول المشروع، بعدها يأتي دور دائرة إنجاز المشاريع، التي ستعمل على تنفيذ المشروع وتجهيزه ليصبح جاهز للخدمة.

رابعا: مديرية الصيانة: يسيروها مدير الصيانة، من مهامه:

— يضمن الحفاظ على ممتلكات المؤسسة من آلات ومعدات ووسائل... إلخ؛

— السهر والعمل على حسن سير المؤسسة وتطوير الإنتاج؛

— القيام بتسيير المؤسسة في حالة غياب المدير العام؛

— القيام بإجراء اجتماعات دورية وتلقي تقارير من طرف الهيئات التابعة له.

تتهم مديرية الصيانة بصيانة الآلات والمعدات والتجهيزات التي يمتلكها المصنع ويستعملها في نشاطه، كما تغطي كل أعمال الصيانة العامة لجميع المرافق وتتم أعمال الصيانة على مرحلتين تتمثل المرحلة الأولى في المراقبة قبل العطب وأما المرحلة الثانية فتكون إصلاح العطب بعد حدوثه.

وتتكون هذه المديرية من الدوائر والمصالح التالية:

1- مصلحة مكتب المناهج التقني: يتمثل دورها في برمجة وإصلاح مختلف الأعمال بتخطيط كيفية التدخل ومواقع التدخل ومعالجة كل ما له علاقة بالتقنيات، ومراقبة طرق العمل وإنشاء تقارير مفصلة عن حالات المجموعات العملية.

2- دائرة الميكانيك: مهمتها الحفاظ على المعدات والتجهيزات في الشركة، وإعطاء أعمال الصيانة لجميع المرافق وتتكون من:

➤ مصلحة ورشة الصيانة: مهمتها تتمثل في تصليح الآلات العاطلة؛

➤ مصلحة المنطقة 100: تقوم بأعمال الصيانة الميكانيكية على مستوى المنطقة 100 التي يتم فيها استخراج المواد الأولية وسحقها؛

➤ مصلحة المنطقة 200: تقوم بأعمال الصيانة الميكانيكية على مستوى المنطقة 200 التي تعتبر حساسة جدا، حيث يوجد بها الفرن والذي يتم فيه خلط المواد الأولية على درجة حرارة عالية،

بمسور الغزلان

➤ **مصلحة المنطقة 300:** تقوم بأعمال الصيانة الميكانيكية على مستوى المنطقة 300؛

➤ **مصلحة المنطقة 400:** تقوم بأعمال الصيانة الميكانيكية على مستوى المنطقة 400 التي يتم فيها طحن

مسحوق الكلس وتضاف إليه باقي المواد الأولية وبعدها يتم تخزينها.

3- دائرة المنافع: تتكون من مصلحتين هما:

➤ **مصلحة المنافع:** تهتم هذه المصلحة بصيانة التجهيزات الخاصة بالإنارة الداخلية والتبريد ومتابعة مضخات المياه

وضاغطات الهواء وآلات الغاز من خلال وقايتها وتنظيفها وتصليحها؛

➤ **مصلحة التسرب والبساط الناقل:** تهتم هذه المصلحة بصيانة البساط الناقل للمواد الأولية من الحجر إلى

المصنع والمادة النصف مصنعة من عملية الإنتاج؛

➤ **دائرة الكهرباء:** تقوم هذه الدائرة بأعمال الصيانة الكهربائية على مستوى المؤسسة من مصلحتين تتمثل

المصلحة الأولى في مصلحة التجهيزات واللواحق، أما المصلحة الثانية تتمثل في مصلحة منطقة 300/200

الكهرباء والتي تقوم بأعمال صيانة على مستوى هذه المنطقة.

خامسا: مديرية الإنتاج. يسيرها مدير الصيانة، من مهامه:

– يضمن الحفاظ على مستوى المؤسسة ونوعية المنتج "مادة الإسمنت"؛

– السهر والعمل على حسن سير المؤسسة عملية الإنتاج وتطويرها؛

– القيام بإجراء اجتماعات دورية وتلقي تقارير من طرف الهيئات التابعة له.

تتمثل وظيفتها في الإطلاع على القواعد المتعلقة بالإنتاج، حيث تهتم بتتبع طرق الإنتاج وتتضمن المصالح والدوائر

التالية:

1- مصلحة الصيانة العامة: مهمتها القيام بجميع أعمال الصيانة العامة بالمؤسسة، وتوزيع مياه الشرب والمياه

الخاصة بالاستعمالات الصناعية ومضخات المياه إلى جانب القيام بتنظيف كل المصالح التقنية بالمؤسسة.

2- دائرة الإنتاج: وتتكون من عدة مصالح وأهمها مصلحة التصنيع التي تهتم بصناعة الاسمنت منذ دخول المواد

الخامة إلى غاية تحويلها نهائيا إلى إسمنت.

3- دائرة الاسمنت والإرسال: تهتم هذه الدائرة بإرسال الإسمنت بعد صنعه وتحويله، وتتضمن مصلحتين يتمثلان

في:

بصور الغزلان

➤ **مصلحة المنطقة 500:** في هذه المصلحة يتم ملأ الأكياس بالإسمنت وكذلك عملية سكب الإسمنت من أجل

تعبئة الشاحنات المخصصة لذلك وإرسالها إلى الزبائن والتي تعد هذه آخر مرحلة في عملية الإنتاج؛

➤ **مصلحة الإرسال:** تهتم هذه المصلحة بإرسال المنتج إلى المستهلك وذلك وفق متطلبات السوق ومراكز التوزيع.

4- دائرة كلانكار (Klinker): يتم في هذه الدائرة بمتابعة مادة الكلانكار.

سادسا: مساعد الأمن: يساعد مساعد الأمن الذي يشرف على عملية الحراسة ومختلف أعمال الأمن الصناعي وذلك بمساعدة رئيس المصلحة وعدد من العمال المختصين في هذا الميدان ويتمثل دورها في المحافظة على أمن المؤسسة، والعمل عن طريق حملات التوعية وتقديم النصائح والإرشادات عن الأخطار التي يمكن أن تعترضهم، كما تعمل على توفير الألبسة والأحذية الصناعية والواقيات (ألبسة الوقاية) التي تحث العمال بضرورة ارتدائها، بالإضافة إلى ضمان أمن الورشات وإعلام العمال عن الإجراءات التي يجب أن تتخذ في حال وقوع حادث معين مثل الحريق أو حادث عمل...إلخ.

سابعا: مديرية التموين: يسيروها مدير التموين والتخزين، تتمثل مهامها أساسا في اقتناء المواد والسلع الضرورية للمؤسسة، ومختلف ما يتعلق بالمقاولات والخدمات التي تحتاج إليها المؤسسة وما يتطلب إبرامها لعقود الصفقات سواء من الطرف الداخلي أو الخارجي، حيث تقوم بتوفير مختلف احتياجات المؤسسة من سلع ومعدات سواء داخل الوطن من خلال عمليات الشراء المحلي أو من خارج الوطن عن طريق الاستيراد، وتتكون هذه المديرية من الدوائر التالية:

1- دائرة الشراء المحلي: بعد تلقي مديرية التموين المعلومات عن نوع السلع أو المعدات المراد شراؤها فإن مديرية التموين بدورها تعطي الأمر لهذه الدائرة ويتم إخبارها بكل التفاصيل للقيام بإجراءات الشراء، وأول ما يلفت نظرها هو جودة المنتج وأيضا السعر والمواصفات المطلوبة، أما الشراء فتتم وفق إجراءات إدارية معينة.

2- دائرة الشراء من خارج الوطن (الاستيراد): يستورد المصنع الإسمنت مختلف الاحتياجات غير متوفرة على المستوى الوطني من آلات ومعدات، ويراعي بصفة مستمرة في عملية الاستيراد امتياز الشركة المنشأ للمصنع "FLS SMIDTH".

3- دائرة تسيير المخزونات: بعد تلقي المواد التي تم شراؤها من طرف دائرة الشراء فإنه تتم عملية تخزينها حيث تفرز كل مادة على حدى بمراعاة الخصوصيات وفق تقنيات عملية، حيث يحرر محضر استلام بحضور المكلف بعملية الشراء ومستعمل المادة المكلف بالتخزين وتتكون هذه الدائرة من:

مسور الغزلان

– مصلحة تسيير المخزونات؛

– مصلحة التخزين.

ثامنا: مديرية المواد الأولية والعتاد المتنقل. يسيرها مدير المواد الأولية والعتاد المتنقل، تقوم هذه المديرية بمهمة متابعة سير المواد الأولية والعمل على صيانة العتاد المتنقل، وتتضمن دائرتين هما:

1- دائرة المواد الأولية: تهتم هذه الدائرة باستخراج المواد الأولية حتى وصولها إلى التحويل بالمقادير والمقاييس اللازمة وتنقسم إلى مصلحتين هما:

➤ **مصلحة التكسير والسحق:** تقوم باستخراج المواد الأولية من الحجر والقيام بتكسيورها وسحقها؛

➤ **مصلحة الاستقبال:** تقوم باستقبال ما تم تكسييره وسحقه من المواد الأولية وتقوم بتحويله.

2- دائرة العتاد المتنقل: مهمة هذه الدائرة السهر على صيانة وتصليح العتاد المتنقل من سيارات، شاحنات، آلات حفر وغيرها، وتنقسم إلى:

➤ **مصلحة مكتب المناهج:** يتمثل دور هذه المصلحة في برجة عمليات الإصلاح ومراقبة فرق العمل ووضع تقارير لمختلف الحالات؛

➤ **مصلحة تصليح العتاد المتنقل:** تقوم هذه المصلحة بعملية التصليح بناء على نوع العتاد والعطب وذلك في ورشات متخصصة.

تاسعا: مديرية التسويق: يسيرها مدير التسويق، من مهامه نذكر مايلي:

– وضع برنامج خاص بتوزيع مادة الإسمنت؛

– نقل وإرسال المعلومات اليومية الخاصة بعمليات شحن الإسمنت؛

– تحضير ودراسة عقود الزبائن؛

– يراقب ويقوم بمقارنات بين الكميات المشحونة والفواتير؛

– حل المشاكل الخاصة بالزبائن واستقبال شكاويهم.

يتم على مستواها بيع الإسمنت حيث تحتوي على ثلاثة أقسام:

1- قسم الفاتورة: مهمته استقبال الزبائن يوميا وتحرير الفواتير الخاصة بهم ثم تحرير أسعار التسليم، وفي نهاية كل يوم يقوم رئيس القسم بتسجيل مبالغ الفواتير.

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت

بصور الغزلان

2- قسم التغطية: مهمته رصد ومراقبة الكمية للأسعار التي خرجت من قسم المبيعات لمدة 15 يوم للزبائن المتعاملين على أساس التسديد لأجل.

3- قسم المبيعات: مهمته تسليم الكميات المباعة للزبائن وإحصائها ويقوم ببرمجة الإنتاج الشهري للرد على الزبائن، ويرتبط خاصة مع المصالح التالية: المحاسبة، الميزانية والإنتاج.

ويتم بيع الإسمنت عن طريق:

– البيع عن طريق التعاقد؛

– البيع بالفاتورة؛

– البيع عن طريق الشيك.

بسور الغزلان

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

سنتطرق في هذا المبحث إلى مجتمع الدراسة وعينته ثم سنبين أدوات الدراسة ومصادر جمع المعلومات، وفي الأخير سنقوم بتبيان التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة.

المطلب الأول: مجتمع الدراسة وعينته

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى مجتمع الدراسة ثم سنقوم بتحديد عينة الدراسة.

أولاً: مجتمع الدراسة

نظراً لأهمية موضوع البحث لكونه من المفاهيم الحديثة في التسيير ومن أجل الحصول على نتائج أكثر صدق وواقعية تم تحديد فئة معينة من مجتمع الدراسة، التي نرى فيها متطلبات البحث، يتمثل مجتمع الدراسة في متخذي القرار الذين ينصب الاهتمام في الدراسة المتعلقة بأثر جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية، دراسة حالة مصنع الاسمنت بسور الغزلان.

بمعنى جميع العناصر المتعلقة بمشكلة الدراسة، وقد تم تحديد إطار مجتمع الدراسة بالموظفين أصحاب القرار في مصنع الاسمنت بسور الغزلان محل الدراسة و التي يبلغ عددهم 44 متخذ قرار، ولأهمية هذه الدراسة فقد تم اختيار عينة من متخذي القرار بمصنع الاسمنت بسور الغزلان، وعلى ضوء ذلك فقد تم توزيع 35 استبيان على الموظفين لهذه المؤسسة بطريقة عشوائية، والذين يمثلون مجتمع الدراسة، وتم استرجاع 21 استبيان.

ثانياً: عينة الدراسة

قبل التطرق إلى عينة الدراسة سنقوم بتبيان عدد الاستبيانات الموزعة وفقاً للجدول الآتي:

جدول رقم (1-2): عدد الاستبيانات الموزعة

البيانات المرفوضة	البيانات المقبولة	بيانات مسترجعة	البيانات الموزعة	العدد
2	19	21	35	
%5.71	%54.28	%60	%100	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الاستبيان

تم توزيع 35 استمارة على متخذي القرار في مصنع الاسمنت بسور الغزلان تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وبعد فترة زمنية امتدت حوالي أسبوعين تم جمع هذه الاستبيانات حيث تم استرداد 21 استمارة منها، وبعد مراجعة الاستبيانات المسترجعة تم استبعاد 2 استمارات لعدم اكتمالها، وتم اعتماد 19 استمارة لغرض التحليل الإحصائي.

بمسور الغزلان

المطلب الثاني: أدوات الدراسة ومصادر جمع المعلومات

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أدوات الدراسة ثم سنتطرق إلى مصادر جمع المعلومات

أولاً: أداة الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على أداة الاستبيان الذي صمم خصيصاً لجمع المعلومات لأغراض الدراسة الأولية، والتي تقوم على أساس إعداد الأسئلة المرتبطة والمكملة لبعضها البعض حول مشكلة البحث وفروضها ليجيب عليها متخذي القرار، ليتم بعد ذلك تحليلها واستخلاص النتائج منها للوصول إلى أهداف البحث، وقد تم تصميم الاستبيان على النحو الآتي:

1- تصميم الاستبيان: تم إعداد استبيان مغلق بطريقة منهجية ليتلاءم مع احتياجات الدراسة، وقد اعتمدنا في تصميم الاستبيان على مقياس لكارث الخماسي لكل العبارات، حيث يطلب من أفراد العينة تحديد درجة الموافقة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): مقياس لكارث الخماسي

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقياس لكارث الخماسي

جدول رقم (2-3): درجة أهمية بنود الاستمارة

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المجال	1-1.79	2.59-1.8	3.39-2.6	4.19-3.4	5-4.2

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مقياس لكارث الخماسي

حيث قسم الاستبيان على النحو الآتي:

المحور الأول: المعلومات الشخصية والتي تحتوي على معلومات شخصية عن أفراد العينة والدراسة المقدمة تتضمن كل من الجنس، العمر، المستوى التعليمي والخبرة.

المحور الثاني: يتمحور حول جودة المعلومات المالية والذي يتضمن خمس أسئلة.

المحور الثالث: يتمحور حول القرارات الاستثمارية والذي يتضمن ستة عبارات.

المحور الرابع: يتمحور حول العلاقة بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية والذي يتضمن خمس أسئلة.

بصور الغزلان

2- صدق وثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان أنه يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، ويتمثل معامل الثبات أو المحك في معامل ألفا كرونباخ بينما معامل الصدق فهو يعبر عن جذر معامل الثبات وكانت نتائج معاملات الثبات لفقرات كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-4): معاملات الثبات و الصدق (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	العبارات	معامل الثبات قيمة (α) ألفا كرونباخ	معامل الصدق (الصدق = √α)
جودة المعلومات المالية	1 - 5	83,50	0,914
القرارات الاستثمارية	1 - 6	86,10	0,928
العلاقة بين المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية	1 - 5	65,60	0,810
الإجمالي	1 - 19	90,50	0,951

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة للمتغير المستقل جودة المعلومات المالية حيث بلغت 0,861 في حين بلغت قيمة عامل ألفا كرونباخ للمتغير التابع للقرارات الاستثمارية 0,835 في حين كانت نتائج ألفا كرونباخ لبعدها العلاقة بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية 0,656، كما نلاحظ أن قيمة المعامل لكل العبارات كانت كبيرة وقوية بلغت 0,905 وعلى هذا الأساس نقول أنه توجد علاقة طردية بين عبارات الاستبيان أي هناك ثبات وصدق.

ثانيا: مصادر جمع المعلومات

سنتطرق هنا إلى المصادر الأولية و الثانوية وفقا لمايلي:

1- المصادر الأولية لجمع البيانات: تم الاعتماد في معالجة الإطار النظري على المصادر البيانات الأولية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية ذات الصلة ، والمقالات والوثائق التي لها علاقة بموضوع البحث، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة.

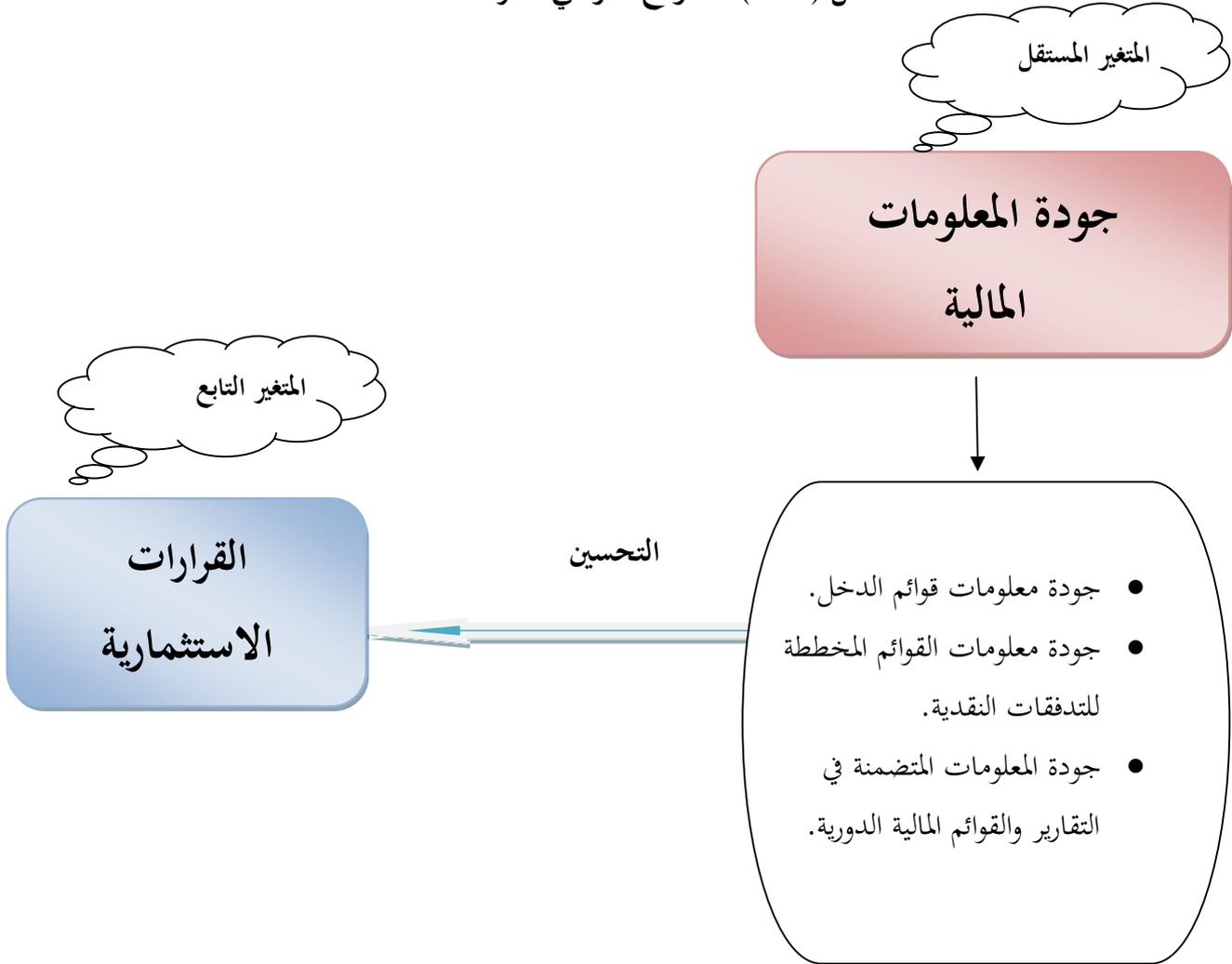
2- المصادر الثانوية لجمع البيانات: يتم الحصول على تلك البيانات إما عن طريق المقابلات أو

الاستبيانات.

ثالثا : أنموذج الدراسة

انطلاقا مما سبق و في ضوء إشكالية البحث و تساؤلات الدراسة و أهدافها وبعد مراجعة أدبيات الدراسة والبحوث ذات الصلة، تم تطوير نموذج الدراسة و الذي تألف من متغيرين كما هو مبين في الشكل أدناه، حيث اشتملت الدراسة على متغير مستقل و الذي يمثل جودة المعلومات المالية و متغير تابع تمثل في القرارات الاستثمارية .

الشكل (1-2) : أنموذج الفرضي للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

بصور الغزلان

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لخصائص عينة الدراسة

في هذا المطلب سيتم عرض توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب خصائصهم الشخصية: وتشمل كل من: الجنس، السن، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة لدى أفراد مجتمع الدراسة أولاً: الجنس: كان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس كمايلي:

جدول رقم (2-5): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
68,4	13	ذكر
31,6	6	أنثى
100,0	19	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-5) أن 68,4 % من عينة الدراسة ذكور، أما نسبة الإناث كانت 31,6% وهي نسبة قليلة مقارنة بالذكور، وهذا يعود إلى طبيعة و سياسة المصنع بالإضافة إلى خوف المرأة في كثير من الأحيان بتقلد مناصب فيها اتخاذ قرارات حاسمة لمصنع الاسمنت.

ثانياً: السن: كان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن كمايلي:

جدول رقم (2-6): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب السن

النسبة المئوية	التكرار	السن
10,5	2	بين 30 و 40 سنة
57,9	11	بين 40 و 50 سنة
31,6	6	أكثر من 50 سنة
100,0	19	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت

بصور الغزلان

يتضح لدينا من الجدول رقم (2-6)، أن أفراد مجتمع الدراسة أغلبهم من الفئتين العمريتين بين 40 و 50 سنة بنسبة تقدر بـ 57,9 %، وأكثر من 50 سنة بنسبة متساوية تقدر بـ 31,6 %، بما يوافق 6 أفراد من مجتمع الدراسة، وكانت نسبة الأفراد من 30 إلى 40 سنة بنسبة بـ 10,5 % ويرجع إخلال الفئة العمرية من 40 إلى 50 سنة أكبر نسبة لكون مصنع الاسمنت تعين وتوظف مدراء ومتخذي القرار بعد تأكدهم من تقييمهم لاتخاذ القرارات.

ثالثا: المستوى التعليمي: كان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي كمايلي:

الشكل رقم (2-2) توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

من الشكل رقم (2-3) يتبين أن المستوى التعليمي الأكثر انتشاراً في المصنع هو مستوى الجامعي بنسبة 68,4 % و يليه مستوى دراسات عليا بنسبة 31,6 % من أفراد مجتمع الدراسة وهذا راجع أن هذه المؤسسة تحرص على توظيف الموارد البشرية المؤهلة والتي تملك القدرات والمهارات لاتخاذ القرارات حاسمة في المصنع.

رابعا: سنوات الخبرة: كان توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة كمايلي:

جدول رقم (2-7): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	سنوات الخبرة
5,3	1	05 سنوات
00	0	من 6-10 سنوات
94,7	18	أكثر من 10 سنوات
100,0	19	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

يوضح الجدول رقم (2-7)، نال نسبة الأعلى كانت 94,7% من أفراد مجتمع الدراسة عدد سنوات خبرتهم أكثر من 10 سنوات، و 5,3% من أفراد مجتمع الدراسة خبرتهم أكثر من 5 سنوات، مما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بكوادرها لمدة أطول من أجل استغلال والاستفادة من خبراتهم المتطورة والمجددة طيلة فترة عملهم، ونلاحظ أن معظم أفراد العينة ذوي الخبرة أكثر من خمس سنوات، مما يدل على أن مصنع الاسمنت هو من المؤسسات العمومية والترقية فيها يكون على أساس الخبرة وسنوات العمل.

بصور الغزلان

المبحث الثالث: اختيار اتجاهات أفراد العينة حول جودة المعلومات المالية والقرارات

الاستثمارية.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل العبارات واتجاهات الآراء أفراد العينة حول جودة المعلومات المالية، ثم تحليل العبارات واتجاهات الآراء حول القرارات الاستثمارية، وكذلك التطرق إلى تحليل العبارات واتجاهات و الآراء حول العلاقة بين جودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية، وفي الأخير سنتطرق إلى اختبار صحة الفرضيات.

المطلب الأول: تحليل اتجاهات أفراد العينة حول جودة المعلومات المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل آراء عينة الدراسة عن جودة المعلومات المالية في مصنع الاسمنت بسور

الغزلان، معتمدين على مقياس "ريكارتر الخماسي"

جدول رقم (2-8): تحليل عبارات جودة المعلومات المالية

ترتيب	النتيجة	الحرف	معياري متوسط	حسابي	غير موافق جدا		غير موافق		محايد		موافق		موافق جدا		العبارات
					النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
5	موافق جدا	0,60	4,42	0	0	0	0	5,3	1	47,4	9	47,4	9	1- تشمل المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح، التوزيعات المخططة، الإنفاق الرأسمالي، التدفقات النقدية	
3	موافق جدا	0,51	4,47	0	0	0	0	0	0	52,6	10	47,4	9	2- تعتبر المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة إلبك واضحة	
2	موافق جدا	0,51	4,53	0	0	0	0	0	0	47,4	9	52,6	10	3- تجد المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية كافية	
1	موافق جدا	0,77	4,58	0	0	5,3	1	0	0	26,3	5	68,4	13	4- تتوقف درجة الجودة على مدى الدقة والملائمة وصحة المعلومات المالية المعلنة في التقارير والقوائم المالية .	
4	موافق جدا	0,61	4,47	0	0	5,3	1	0	0	36,8	7	57,9	11	5- محتوى المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية	

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت

بصور الغزلان

												ذو جودة ويعرض بشكل تحليلي يتفق مع احتياجات
												نتيجة المحور الأول: جودة المعلومات المالية
												موافق جدا
												0,47
												4,49

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

حسب آراء أفراد العينة جاءت العبارة «تتوقف درجة الجودة على مدى الثقة وملائمة وصحة المعلومات المالية المعلنة في التقارير والقوائم المالية» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.58 وانحراف معياري 0.77 وفي اتجاه عام **موافق جدا** لأن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال (4.20-5) حسب مقياس ليكارت الخماسي مما يدل على أن المسؤول يهتم بالموظف ويوفر له كل ما يحتاجه، وجاءت العبارة «تجد المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية كافية» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.53 وانحراف معياري 0.51 وفي اتجاه عام **موافق جدا** مما يدل على أن المسؤول مشارك، حاور ولا يستخدم مركزية القرار، كما جاءت العبارة «تجد المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة إليك واضحة» في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.47 وانحراف معياري 0.51 وفي اتجاه عام **موافق جدا**، وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة «محتوى المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية ذو جودة ويعرض بشكل تحليلي يتفق مع احتياجات» بمتوسط حسابي 4.47 وانحراف معياري 0.61 وفي اتجاه عام **موافق جدا**، أما في المرتبة الخامسة جاءت العبارة «تشتمل المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح، التوزيعات المخططة، الإنفاق الرأسمالي، التدفقات النقدية» بمتوسط حسابي 4.42 وانحراف معياري 0.61 وفي اتجاه عام **موافق جدا**.

وبصفة عامة جاءت العبارات الخاصة **بجودة المعلومات المالية** بالمتوسط الحسابي 4.49 وبانحراف معياري 0.47 في اتجاه عام **موافق جدا** مما يدل على أن المعلومات المالية في مصنع الاسمنت بسور الغزلان تتميز بخصائص من دقة وشمولية والجودة وغيرها وهذا ما يجعلها صحيحة وفعالة وذات جودة عالية لمستعمليها من أصحاب القرار في مصنع الاسمنت.

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت

بصور الغزلان

المطلب الثاني: اتجاهات أفراد العينة حول القرارات الاستثمارية في مصنع الاسمنت

في هذا المطلب نتطرق إلى تحليل آراء عينة الدراسة عن القرارات الاستثمارية في المصنع ، معتمدين على مقياس

"ريكرت الخماسي".

جدول رقم (2-9): تحليل عبارات القرارات الاستثمارية

الترتيب	النتيجة	انحراف معياري	متوسط حسابي	غير موافق جدا		غير موافق		محايد		موافق		موافق جدا		العبارات
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
3	موافق جدا	0,51	4,47	0	0	0	0	0	0	52,6	10	47,4	9	1- يعتبر الاستثمار في مؤسستك ضمن الأوليات الإستراتيجية
4	موافق جدا	0,73	4,26	0	0	5,3	1	0	0	36,8	11	57,9	7	2- تحافظ المؤسسة على استمرار التنمية في الثروة المالية من خلال الاستثمار
1	موافق جدا	0,45	4,74	0	0	0	0	0	0	26,3	5	73,7	14	3- تسعى المؤسسة من خلال اتخاذها القرارات الاستثمارية إلى توفير الحماية لرأس مالها
6	موافق	0,88	3,89	0	0	0	0	42,1	8	26,3	5	31,6	6	4- يلجأ المستثمر إلى اتخاذ قرار الشراء عندما تكون بأن القيمة المالية للأصل تفوق القيمة السوقية للأصل
5	موافق	0,76	4,15	0	0	0	0	21,1	4	42,1	8	36,8	7	5- تميل المؤسسة لاتخاذ قرارات استثمارية أخذتها بعين الاعتبار السيولة والأمان بالمخاطرة مقابل العائد المتوقع
2	موافق جدا	0,51	4,52	0	0	0	0	0	0	47,4	9	52,6	10	6- تتخذ القرارات الاستثمارية بهدف الرديحية بناء على معدل العائد على الاستثمار المتوقع
	موافق جدا	0,51	4,34	نتيجة المحور الثاني: القرارات الاستثمارية										

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

بصور الغزلان

من خلال الجدول أعلاه و حسب آراء أفراد العينة جاءت العبارة «تسعى المؤسسة من خلال اتخاذها القرارات الاستثمارية إلى توفير الحماية لرأس مالها» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.74 وانحراف معياري 0.45 و في اتجاه عام موافق جدا لأن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال (4.20-5) حسب مقياس ليكارت الخماسي مما يدل على أن محل الدراسة تتخذ قراراتها الاستثمارية في ضوء توفير حماية رأسمالها إذ لا تراهن في قراراتها المتخذة، وجاءت العبارة « تتخذ القرارات الاستثمارية بهدف الربحية بناء على معدل العائد على الاستثمار المتوقع» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.52 وانحراف معياري 0.51 وفي اتجاه عام موافق جدا مما يدل على أن مؤسسة محل الدراسة توجهها في اتخاذ القرارات الاستثمارية المتخذة بشكل عام على مدى توفر المعلومات المؤكدة حول العائد المتوقع، وجاءت العبارة « يعتبر الاستثمار في مؤسستك ضمن الأولويات الإستراتيجية» في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.47 وانحراف معياري 0.51 وفي اتجاه عام موافق جدا مما يدل على أن المؤسسة ترسم استراتيجياتها التي من أولوياتها الدخول في استثمارات جديدة فهدفها توسيع من حصتها الربحية، وجاءت العبارة « تحافظ المؤسسة على استمرار التنمية في الثورة المالية من خلال الاستثمار» في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.26 وانحراف معياري 0.73 وفي اتجاه عام موافق جدا مما يدل على أن المؤسسة محل الدراسة من اهتماماتها الأساسية هو تحقيق الربحية وزيادة حصتها المالية انطلاقا من الاعتماد على الاستثمارات وهذا تأكيدا للعبارات السابقة، وفي المرتبة الخامسة جاءت العبارة « تمويل المؤسسة لاتخاذ قرارات استثمارية أخذتها بعين الاعتبار السيولة والأمان بالمخاطرة مقابل العائد المتوقع» بمتوسط حسابي 4.15 وانحراف معياري 0.76 وفي اتجاه عام موافق مما يدل على أن القرارات الاستثمارية تتخذ في محل الدراسة على أساس توفر السيولة المالية وتجنب المخاطرة، وفي الأخير جاءت العبارة «يلجأ المستثمر إلى اتخاذ قرار الشراء عندما تكون أن القيمة المالية للأصل تفوق القيمة السوقية للأصل» في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.89 وانحراف معياري 0.88 وفي اتجاه عام موافق. وبصفة عامة جاء المحور الثاني (القرارات الاستثمارية) بالمتوسط الحسابي 4.34 وانحراف معياري 0.51 في اتجاه عام موافق جدا، مما يدل على أنها تهتم بقراراتها الاستثمارية، وتجعلها من أولوياتها، كما تهتم بحماية رأس المال والأخذ بعين الاعتبار المخاطرة وتسعى للربحية في اتخاذها لقراراتها الاستثمارية.

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت

بصور الغزلان

المطلب الثالث: اختبار آراء عينة الدراسة حول جودة المعلومات المالية ودورها في تحسين

القرارات الاستثمارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل آراء عينة الدراسة عن جودة المعلومات المالية و مدى تأثيرها لتحقيق قرارات استثمارية فعالة و رشيدة في المصنع.

جدول رقم (2-10): تحليل عبارات العلاقة بين جودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية

ترتيب	النتيجة	انحراف معياري	متوسط حسابي	غير موافق جدا		غير موافق		محايد		موافق		موافق جدا		العبارات
				النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
4	موافق جدا	0,96	4,42	5,3	1	0	0	0	0	36,8	7	57,9	11	1- لا اتخاذ القرارات الاستثمارية يجب الحصول على المعلومات الخاصة بأرباح وخسائر المصنع.
1	موافق جدا	0,42	4,79	0	0	0	0	0	0	21,1	4	78,9	15	2- جودة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية
2	موافق جدا	0,45	4,74	0	0	0	0	0	0	26,3	5	73,7	14	3- تعتمد القرارات الاستثمارية على أهمية و جودة المعلومات الموجودة في الميزانية العامة للمؤسسة
5	موافق جدا	1,13	4,21	0	0	15,8	3	5,3	1	21,1	4	57,9	11	4- تساعد المعلومات المستقبلية لأرباح المؤسسة مستخدمي القرار الاستثماري في إجراء تعديلات في تقدير درجة المخاطرة

بصور الغزلان

وعدم التأكد														
3	موافق جدا	0,70	4,47	0	0	0	0	10,5	2	31,6	6	57,9	11	5- توفير المعلومات عن توقيت التدفقات النقدية المخططة تساعد متخذي القرار الاستثماري من قياس درجة المخاطرة وعدم التأكد
موافق جدا		1,50	4,52	نتيجة المحور الثالث: العلاقة بين المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية										

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

حسب الجدول أعلاه، و آراء أفراد العينية جاءت العبارة «جودة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 4.79 وانحراف معياري 0.42 وفي اتجاه عام موافق جدا لأن قيمة هذا المتوسط تنتمي إلى المجال (4.20-5) حسب مقياس ليكارت الخماسي مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون الرأي على أن جودة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية والتي تتميز بالملائمة والصحة تساهم في توجيه لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة، وجاءت العبارة «تعتمد القرارات الاستثمارية على أهمية وجودة المعلومات الموجودة في الميزانية العامة للمؤسسة» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 4.74 و انحراف معياري 0.45 وفي اتجاه عام موافق جدا مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن المعلومات المهمة التي تتضمنها الميزانية العامة للمؤسسة هي التي تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية حيث تكون لنا نظرة لأصول و خصوم المؤسسة، كما جاءت العبارة « توفير المعلومات عن توقيت التدفقات النقدية المخططة تساعد متخذي القرار الاستثماري من قياس درجة المخاطرة وعدم التأكد» في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.47 وانحراف معياري 0.70 وفي اتجاه عام موافق جدا مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن وقت التدفقات النقدية تقلص من المخاطرة وعدم التأكد لاتخاذ القرار الصحيح حيث إذا توقيت التدفقات جاء متأخر وبعد ذلك يتبين أن التدفقات أقل من المبلغ المتوقع للاستثمار هنا تقع في قرار خاطئ وخاطنا برأس المال، وفي المرتبة الرابعة جاءت العبارة « لاتخاذ القرارات الاستثمارية يجب الحصول على المعلومات الخاصة بأرباح وخسائر الشركة» بمتوسط حسابي 4.42 وانحراف معياري 0.96 وفي اتجاه عام موافق جدا مما يدل على أن الحصول على المعلومات الخاصة بأرباح وخسائر الشركة هي التي تضمن اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة، أما في المرتبة

بصور الغزلان

الخامسة جاءت العبارة « تساعد المعلومات المستقبلية لأرباح المؤسسة مستخدم القرار الاستثماري في إجراء تعديلات في تقدير درجة المخاطرة وعدم التأكد » بمتوسط حسابي 4.21 وانحراف معياري 1.13 وفي اتجاه عام موافق جدا مما يدل على أن التنبؤات المستقبلية لأرباح المؤسسة تلعب دور هام في إعادة النظر في تقدير البيئة الخارجية لتقليل درجة عدم التأكد وقياس المخاطرة.

وبصفة عامة جاء المحور الثالث (العلاقة بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية) بالمتوسط الحسابي 4.52 وبانحراف معياري 0.51 في اتجاه عام موافق جدا مما يدل على أن هناك علاقة قوية بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية استنادا على إجابات عينة الدراسة.

المطلب الرابع: اختبار الفرضيات

سنتطرق في هذا المطلب إلى اختبار صحة الفرضيات ثم تبيان تفسير هذه الفرضيات على النحو الآتي:

أولا: اختبار الفرضيات

سنتطرق هنا باختبار الفرضيات الرئيسية ثم الفرضيات الفرعية للدراسة، ثم استخدام تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية والتأكد من صلاحية النموذج المقترح، واعتماد أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار مدى صحة هذه الفرضية والفرضيات الفرعية التابعة لها، وقد اعتمدت قاعدة القرار التالية:

فرضيات الدراسة

- (قبول الفرضية الصفرية) H_0 : إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أكبر من (0.05)
- (رفض الفرضية الصفرية) H_1 : إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من (0.05)

وفيما يلي عرض للنتائج:

1- نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

H_0 : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

H_1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

و لاختبار هذه الفرضية نقوم باختبار مربع كاي حسب الجدول التالي:

بصور الغزلان

جدول رقم (2-11): نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

مستوى الدلالة sig	F المحسوبة	متوسط المربعات Carré moyen	درجة الحرية Ddl	مجموع المربعات Somme des carrés	النموذج
0,000	24,362	2,373	1	2,373	الانحدار Régression
		0,097	17	1,656	الخطأ Résidus
			18	4,029	الإجمالي
مستوى الدلالة	(t) المحسوبة	الخطأ المعياري Ecart standard	المعامل	المتغير	
0,043	2,192	0,633	1,388	الثابت (Constante)	
0,000	4,936	0,145	0,715	جودة المعلومات المالية	
معامل الارتباط ($R = 0,767$)، معامل التحديد ($R^2 = 0,589$)، المتغير التابع: القرارات الاستثمارية					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (2-12) يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت (24,362) وذلك ب احتمال مقدارها (0,000) وهي أقل من قيمة مستوى الدلالة sig ($\alpha=0,05$) وهذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية والتي تم اختبارها فيما بعد باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك بغية تحديد دور المتغير المستقل والمتمثل في جودة المعلومات المالية على المتغير التابع والمتمثل في القرارات الاستثمارية. ويتضح كذلك من الجدول أعلا أن معامل الارتباط بين المتغيرين يقدر بـ 0,767 وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بينهما، كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0,589 وهذا يعني أن 58.9% من التغيرات الحاصلة في القرارات الاستثمارية تعود إلى تغيرات حاصلة في جودة المعلومات المالية و 41.1% الباقية ترجع لعوامل أخرى.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) بين المتغير المستقل والمتمثل في جودة المعلومات المالية والمتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية في المؤسسة محل الدراسة إذ بلغت قيمة $T=4,936$ بمستوى دلالة 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 للمتغير المستقل المتمثل في جودة المعلومات المالية على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية وعليه فإننا نقبل

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في صنع الإسمنت

بصور الغزلان

الفرضية البديلة التي تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 للمتغير المستقل المتمثل في جودة المعلومات المالية على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية.

2. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

H₀: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير التابع والمتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

H₁: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير التابع والمتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

جدول رقم (2-12): نتائج اختبار الفرضية الأولى

مستوى الدلالة sig	F المحسوبة	متوسط المربعات Carré moyen	درجة الحرية ddl	مجموع المربعات Somme des carrés	النموذج
0,040	11,144	1,836	1	1,836	الانحدار Régression
		1,650	17	2,801	الخطأ Résidus
			18	4,637	الإجمالي
مستوى الدلالة	(t) المحسوبة	الخطأ المعياري Ecart standard	المعامل	المتغير	
0,340	2,305	7,730	1,781	الثابت (Constante)	
0,040	3,338	1,690	5,660	جودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية وعرضها بشكل تحليلي يتفق مع الاحتياجات	
معامل الارتباط ($R=0,629$)، معامل التحديد ($R^2=0,396$)، المتغير التابع: القرارات الاستثمارية					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (2-13) يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت (11,144) وذلك بقيمة احتمال sig مقدارها (0,004) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) و هذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية والتي تم اختبارها فيما بعد باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك بغية معرفة مدى تأثير جودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير التابع والمتمثل في القرارات

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في مصنع الإسمنت

بصور الغزلان

الاستثمارية. ويتضح كذلك من الجدول أعلا أن معامل الارتباط بين المتغيرين يقدر بـ 0,629 وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بينهما، كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0,396 وهذا يعني أن 39.6% من التغيرات الحاصلة في القرارات الاستثمارية تعود إلى تغيرات حاصلة في جودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية و 60.4% الباقية ترجع لعوامل أخرى.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) بين جودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية والمتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية في المؤسسة محل الدراسة إذ بلغت قيمة $T = 3,338$ بمستوى دلالة 0,004 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية، و عليه فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى الدلالة 0,05.

3. نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة شمولية المعلومات المالية المقدمة من التكاليف و الإيرادات و الأرباح على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة شمولية المعلومات المالية المقدمة من التكاليف و الإيرادات، الأرباح على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية.

جدول رقم (2-13): نتائج اختبار الفرضية الثانية

مستوى الدلالة sig	F المحسوبة	متوسط المربعات Carré moyen	درجة الحرية ddl	مجموع المربعات Somme des carrés	النموذج
0,000	29,972	2,959	1	2,959	الانحدار Régression
		0,990	17	1,678	الخطأ Résidus
			18	4,637	الإجمالي
مستوى الدلالة	(t) المحسوبة	الخطأ المعياري Ecart standard	المعامل	المتغير	

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في منح الإسمنت

بصور الغزلان

الثابت (Constante)	1,389	5,440	2,552	0,210
شمولة المعلومات المالية المقدمة من التكاليف و الإيرادات، الأرباح.	6,680	1,220	5,475	0,000
معامل الارتباط ($R = 0,799$)، معامل التحديد ($R^2 = 0,638$) ، المتغير التابع: القرارات الاستثمارية				

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (2-14) يتبين لنا أن قيمة F المحسوبة بلغت (29,972) وذلك بقيمة احتمال sig مقدارها (0,000) وهي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) وهذا ما يثبت صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية والتي تم اختبارها فيما بعد باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط وذلك بغية تحديد أثر شمولة المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح على المتغير التابع والمتمثل في القرارات الاستثمارية. ويتضح كذلك من الجدول أعلا أن معامل الارتباط بين المتغيرين يقدر بـ 0,799 وهذا يدل على وجود ارتباط موجب وقوي بينهما، كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي 0,638 وهذا يعني أن 63.8% من التغيرات الحاصلة في القرارات الاستثمارية تعود إلى تغيرات حاصلة في شمولة المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح، 36.2% الباقية ترجع لعوامل أخرى.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0,05$) بين المتغير المستقل والمتمثل في جودة شمولة المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح والمتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية في المؤسسة محل الدراسة إذ بلغت قيمة $T=5,475$ بمستوى دلالة 0,000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0,05، و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة شمولة المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية. و عليه فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تنص أن يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة شمولة المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى الدلالة 0,05.

بصور الغزلان

4. نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

• توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الخصائص الشخصية.

• لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الخصائص الشخصية.

وتقسم هذه الفرضية الى الفرضيات التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

H0: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية تعزى لخاصية الجنس.

H1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الجنس.

و لإختبار ذلك نستخدم التباين الأحادي One Way ANOVA

جدول رقم (2-14): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة

$\alpha = 0.05$

مستوى الدلالة sig	قيمة (F)	متوسط المربعات:	درجة الحرية:	مجموع المربعات:	مصدر التباين:	محاور الدراسة
8,660	0,290	0,070	1	0,070	بين المجموعات	جودة المعلومات المالية
		2,370	17	4,023	داخل المجموعات	
			18	4,029	المجموع	
9,610	0,020	0,010	1	0,010	بين المجموعات	القرارات الاستثمارية
		2,730	17	4,637	داخل المجموعات	
			18	4,637	المجموع	
9,100	0,130	0,030	1	0,030	بين المجموعات	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في منح الإسناد

بصور الغزلان

من خلال الجدول اعلاه ، تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين آراء عينة الدراسة بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة لخاصية الجنس والنتائج مبينة في جدول رقم (2-14)، والذي يبين أن القيمة الاحتمالية للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية تساوي 0,910 وهي أكبر من (0,05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة الجنس؛ مما يعني بأن الباحثين باختلاف جنسهم رجل أو امرأة لم تختلف إجاباتهم حول المحورين. وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الجنس.

• الفرضية الفرعية الثانية:

H₀: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة لخاصية السن.

H₁: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة لخاصية السن.

و نستخدم اختبار التباين الأحادي:

جدول رقم (2-15): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة

$$\alpha = 0.05$$

مستوى الدلالة sig	قيمة (F)	متوسط المربعات:	درجة الحرية:	مجموع المربعات:	مصدر التباين:	محاور الدراسة
0,293	1,327	0,287	2	0,573	بين المجموعات	جودة المعلومات المالية
		0,216	16	3,456	داخل المجموعات	
			18	4,029	المجموع	
0,589	0,548	0,149	2	0,297	بين المجموعات	القرارات الاستثمارية
		0,271	16	4,340	داخل المجموعات	
			18	4,637	المجموع	
0,422	0,912	0,196	2	0,392	بين المجموعات	المجموع

بمسور الغزلان

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين آراء عينة الدراسة بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة خاصية الجنس والنتائج مبينة في جدول رقم (2-16) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية تساوي 0,422 وهي أكبر من (0,05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة السن، مما يعني بأن المبحوثين باختلاف سنهم لم تختلف إجاباتهم حول المحورين.

و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة خاصية السن.

• الفرضية الفرعية الثالثة:

H0 : يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة خاصية المستوى العلمي.

H1 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة خاصية المستوى العلمي.

نستخدم اختبار تحليل التباين:

جدول رقم (2-16): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة

$$\alpha = 0.05$$

مستوى الدلالة sig	قيمة (F)	متوسط المربعات:	درجة الحرية:	مجموع المربعات:	مصدر التباين:	محاور الدراسة
0,975	0,001	0,000	1	0,000	بين المجموعات	جودة المعلومات المالية
		0,237	17	4,029	داخل المجموعات	
			18	4,029	المجموع	
0,247	1,440	0,362	1	,362	بين المجموعات	القرارات الاستثمارية

الفصل الثاني: تحليل أثر جودة المعلومات المالية لتحسين القرارات الاستثمارية في منح الإسمنت

بصور الغزلان

		0,251	17	4,275	داخل المجموعات	
			18	4,637	المجموع	
0,540	0,391	0,086	1	0,086	بين المجموعات	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين آراء عينة الدراسة بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة خاصية المستوى التعليمي والنتائج مبينة في جدول رقم (2-17) والذي يبين أن القيمة الاحتمالية للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية تساوي 0,540 وهي أكبر من (0,05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية تعزى لخاصية المستوى العلمي مما يعني بأن الباحثين باختلاف مؤهلهم العلمي لم تختلف إجاباتهم حول المحورين.

و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية بدلالة خاصية المستوى العلمي.

● الفرضية الفرعية الرابعة:

H1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية تعزى لخاصية الخبرة.

H1: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية تعزى لخاصية الخبرة.

و اختبار هذه الفرضية نستخدم اختبار التباين الأحادي:

بصور الغزلان

جدول رقم (2-17): نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) عند مستوى الدلالة

$$\alpha = 0.05$$

مستوى الدلالة sig	قيمة (F)	متوسط المربعات:	درجة الحرية:	مجموع المربعات:	مصدر التباين:	محاور الدراسة
0,285	1,218	0,269	1	0,269	بين المجموعات	جودة المعلومات المالية
		0,221	17	3,760	داخل المجموعات	
			18	4,029	المجموع	
0,191	1,858	0,457	1	0,457	بين المجموعات	القرارات الاستثمارية
		0,246	17	4,181	داخل المجموعات	
			18	4,637	المجموع	
0,203	1,750	0,357	1	0,357	بين المجموعات	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS v22

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين آراء عينة الدراسة بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية تعزى لخاصية الخبرة والنتائج مبينة في جدول رقم (2-17)، والذي يبين أن القيمة الاحتمالية للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية تساوي 0,203 وهي أكبر من (0,05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0,05 بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية تعزى لخاصية الخبرة، مما يعني بأن المبحوثين باختلاف عدد سنوات خبرتهم لم تختلف إجاباتهم حول المحورين.

و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية تعزى لخاصية الخبرة.

و انطلاقاً من الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثانية نستطيع القول انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة

بسور الغزلان

المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الخصائص الشخصية. و بالتالي نرفض الفرضية الرئيسية

الثانية و نقبل الفرضية البديلة

ثانيا: تفسير نتائج الفرضيات

سنحاول هنا تفسير نتائج فرضيات الدراسة التي تم التوصل إليها، حيث سنبدأ بتفسير فرضية الدراسة من

خلال تفسير فرضياتها الفرعية في ضوء النتائج المتحصل عليها من اختبار الفرضيات وتتمثل هذه النتائج في:

1- بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى أكدت نتيجة اختبارها على وجود تأثير معنوي بين جودة محتوى المعلومات في التقارير والقوائم المالية على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى الدلالة 0,05 عند مستوى الدلالة 0,05، وجود علاقة ارتباط طردية موجبة وقوية بين جودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى الدلالة 0,05 يمكن تفسير ذلك إلى أن إدارة المؤسسة محل الدراسة تهتم بجودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية و القوائم المالية أي تهتم بصحة و ملائمة المعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية بأدنى خطورة.

2- النسبة للفرضية الفرعية الثانية كانت نتيجة اختبارها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة شمولية المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى الدلالة 0,05، ووجود علاقة ارتباط طردية موجبة وقوية بينهما ويمكن تفسير ذلك أيضا أنه عندما تكون المعلومات شاملة و ذات في حساباتها على التكاليف الإيرادات، الأرباح، التوزيعات المخططة، الإنفاق الرأسمالي، التدفقات النقدية حتما ستكون قراراتها صائبة .

3- أما بالنسبة للفرضية الرئيسية الأولى كانت نتيجة اختبارها يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 للمتغير المستقل المتمثل في جودة المعلومات المالية على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية، وجود علاقة ارتباط موجبة وطردية بينهما ويمكن تفسير ذلك أن شركة الإسمنت بسور الغزلان تمتلك إطارات كفاء في المجال المحاسبي وفي كل المجالات مما ساعدها على الزيادة في مجال الإسمنت رغم ظهور بعض المنافسين في السوق (مثل إسمنت متين، كولبا colpa...) إلا أنها حافظت على مكانتها في السوق بجودة منتوجها وجودة معلوماتها المالية التي تساعدها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة.

4- أما بالنسبة للفرضية الرئيسية الثانية كانت نتيجتها وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الخصائص الشخصية.

بسور الغزلان

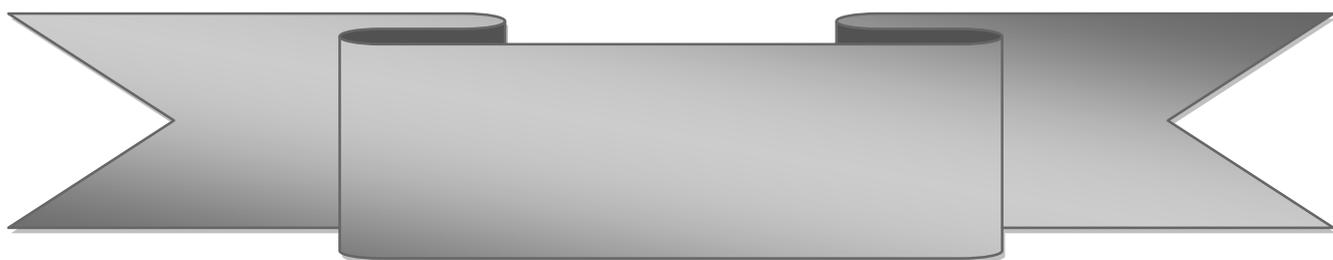
خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا إلى الدراسة الميدانية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان حاولنا دراسة وضع جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية، حيث طرحنا عدة أسئلة حول الموضوع واقترحنا عدة فرضيات من خلال محاولة دراسة صحة هذه الفرضيات عن طريق برنامج التحليل الإحصائي (spss) ومن ثم تم التوصل إلى عدة نتائج تخص أثر جودة المعلومات المالية على القرارات الاستثمارية.

حيث تم الحصول على 19 استبانة صالحة، إذ تم التوصل من خلال المعالجة الإحصائية لهذه الأخيرة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي إلى أنه هناك علاقة ارتباط قوية بين متغيري الدراسة المتمثلة في جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية، إلى جانب عدم وجود اختلافات في إجابات عينة الدراسة حول متغيري الدراسة المرتبطة بخاصية الجنس والسن، الخبرة، والمستوى العلمي.



الأختان



إن الأهمية الكبيرة التي تحظى بها جودة المعلومات المالية الآن تعكس بتاتا المكانة التي كانت تحتلها في السابق فحتى نهاية الستينات من القرن الماضي لم يكن لجودة المعلومات المالية مكانا بين المصطلحات الإدارية، وفي وقتنا الحالي يعتبر ثروة هامة إذ أن التحكم والاستغلال الجيد لها يحقق أرباحا ونجاحا للخطة المستقبلية وضمان لبقاء واستمرارية المؤسسة .

إن القرارات التي تتخذها الإدارة أو التي يتخذها المستثمر والتي تعد من أصعب القرارات هو قرار الاستثمار ويعرف على أنه القرار الذي ينصب اهتمام متخذها على كيفية توظيف الأموال التي يتم الحصول عليها.

كما أن لجودة المعلومات المالية علاقة وثيقة بالقرارات الاستثمارية حيث أنها تساعد مستخدمي القرار الاستثماري في إجراء تعديلات لتقدير درجة المخاطرة وعدم التأكد وتساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية وتوسع المؤسسة دائما من خلال اتخاذها للقرارات الاستثمارية إلى توفير الحماية لرأس مالها، كما أن جودة المعلومات تؤثر على القرارات الاستثمارية وذلك من خلال قوائم الدخل والقائمة المخططة للتدفقات النقدية وأيضا القوائم المالية الدورية.

نتائج الدراسة

في ختام هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة، و أبرز هذه النتائج نذكر:

- **النتائج النظرية:** من خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:
- تعتبر المعلومات المالية معطيات موضوعية وأرقام تخص المؤسسة وتختلف حسب طبيعة النشاط.
- تتميز المعلومات المالية في المؤسسة بأنها موثوقة ودقيقة وشاملة وموضوعية.
- جودة المعلومات المالية عبارة عن جملة الخصائص والقواعد التي من خلالها يمكن الحكم على نوعية المعلومات من خلال تقسيمها.
- تقاس جودة المعلومات المالية بكمية المعلومات ونوعيتها وسهولة الحصول عليها ودقة استخدامها لتحقيق الهدف والنتيجة المرجوة من استخدامها.
- يعتبر القرار الاستثماري البديل الأمثل المختار بعد المرور على مجموعة من المراحل لتكوينه.
- توفير المعلومات المالية ذات الجودة يساعد في إنشاء القوائم المالية والتدفقات النقدية المستقبلية لنشاط استثماري على مستوى المؤسسة، مما يساعد المستثمرين بالخروج بالقرارات الاستثمارية مبنية على أسس محاسبية مقبولة.

➤ نتائج تطبيقية: انطلاقاً من الدراسة الميدانية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تستعين مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان إلى جودة المعلومات المالية.
- متخذي القرار بمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان يتصفون بروح المشاركة و المحاورة و روح الفريق.
- تعطي مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان أهمية بالغة لقراراتها الاستثمارية من خلال تسخير ميكانيزمات أساسية لاتخاذ هذه القرارات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.
- تعتمد مؤسسة الإسمنت بسور الغزلان على المعلومات التي تتضمنها الميزانية العامة لتمسح لها باتخاذ القرارات الاستثمارية.
- تؤثر جودة محتوى المعلومات المالية في التقارير والقوائم المالية على القرارات الاستثمارية وهذا ما تم استخراجة من نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.
- المعلومات المالية التي تصل لمتخذي القرار بمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان تعتبر كافية و هي واضحة حسب ما أظهرته نتائج البرنامج الإحصائي ال SPSS .
- تحتوي المعلومات المالية لمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان على خاصية الشمولية، وهذا ما يتضح من إجابة المبحوثين بحيث كان المتوسط الحسابي 4.49 الانحراف المعياري 0.47 الدرجة موافق جدا.
- البيانات الشخصية لمتخذي القرار بمؤسسة الإسمنت بسور الغزلان تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية حسب ما أظهرته نتائج البرنامج الإحصائي SPSS.
- تساعد المعلومات المتوفرة عن البيئة الخارجية بالتنبؤ المستقبلي لمتخذي القرار لاتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة وتقليل درجة عدم التأكد.

اختبار صحة الفرضيات

و من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها سنقوم بالتأكيد أو نفي الفرضيات المقترحة للدراسة:

- تتبع المؤسسة عدة إجراءات من أجل القيام بوظائفها وأنشطتها، بحيث أصبح للمعلومات دور في أداء مهامها الإدارية على المستوى الداخلي والخارجي فهي تخدم المسير داخل المؤسسة في كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الاستثمارية والتي لها تأثير مباشر على المركز المالي للمؤسسة، أما على المستوى الخارجي فهي تمد الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة بالمعلومات الناتجة عن الوضعية المالية للمؤسسة لاستثمار أموالها وتطلب أن

تتميز بالدقة والشمولية، وهذا ما يبين صحة الفرضية القائلة تحسن القرارات الاستثمارية بتحسين تحليل المعلومات وجودتها.

■ من خلال التعريفات المتحصل عليها من بحثنا هذا، تم التوصل إلى صحة الفرضية الثانية والتي تفترض أن جودة المعلومات المالية أساس اتخاذ القرار وتستمد هذا من القوائم المالية وتنتج عن طريق تشغيل البيانات ضمن نظام المعلومات.

■ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية القائلة لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير التابع والمتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الأولى أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة محتوى المعلومات في التقارير و القوائم المالية على المتغير التابع والمتمثل في القرارات الاستثمارية عند مستوى المعنوية $\alpha=0.05$.

✓ يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة شمولية المعلومات المالية المقدمة من التكاليف و الإيرادات و الأرباح على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الفرعية الثانية أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0,05 بين جودة شمولية المعلومات المالية المقدمة من التكاليف و الإيرادات و الأرباح على المتغير التابع المتمثل في القرارات الاستثمارية.

■ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الخصائص الشخصية، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha=0,05$ بين متوسطات الإجابات المتعلقة بدرجة الموافقة للمحورين المرتبطين بجودة المعلومات المالية و القرارات الاستثمارية بدلالة الخصائص الشخصية.

التوصيات و الاقتراحات

من خلال الدراسة التي قمنا بها و بعد تحصيل النتائج التي توصلنا إليها يمكننا أن نقترح جملة من الاقتراحات:

- الحرص أكثر على أن تكون المعلومات المالية تتميز بخصائص نوعية، هذا ما يساهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية
- لا بد من توفير المعلومات الدقيقة حول البدائل المتاحة للقرار الاستثماري.
- لتحقيق جودة أكبر للقرار الاستثماري يجب إيصال المعلومات المالية في الوقت المناسب، هذا ما سيزيد من اتخاذ القرار المناسب.
- تأهيل العنصر البشري لكي تزيد قدرته على تحليل المعلومات المالية، وبالتالي ترشيد القرار الاستثماري، حيث أن قلة الخبرة سيؤدي إلى بعض الغموض.

آفاق البحث

لقد حاولنا من خلال ما تم عرضه معالجة الموضوع حسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي تمكنا من الحصول عليها، والحقيقة التي توصلنا إليها أن هذا الموضوع يعتبر من المواضيع الجديرة بالدراسة، لذا فإن دراستنا هذه تعتبر كقاعدة يمكن الانطلاق منها لبناء مواضيع أخرى ذات علاقة بها يمكن أن تساهم أكثر في إثراء البحث العلمي.

- تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات.
- دور المعلومات في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- جودة القوائم المالية في ظل خصائص المعلومات المحاسبية.
- التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين



قائمة المراجع



المراجع باللغة العربية:

I. الكتب :

- 1- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 2- إيمان فاضل السمراي، هيثم مُجد الزغي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 3- حسين أحمد حسين علي، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1996.
- 4- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 5- دونالد كيزو، جيرى وبجانت، ترجمة أحمد حجاج، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
- 6- سليم الحسني، مبادئ نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 1988.
- 7- الشيرازي، عباس مهدي، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.
- 8- الصبان، سمير وجدة إسماعيل، تحليل وتصميم نظام المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 9- طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- 10- عاشور عصفت سيد أحمد، دراسات في نظم المعلومات المحاسبية، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993.
- 11- عبد الرزاق قاسم ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة والتوزيع، الأردن، 2003.
- 12- عبد الستار الكبيسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 13- علي حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 14- مُجد أبو ناصر، جمعية حميدات، معايير المحاسبة والإبداع المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

- 15- مُجَّد صالح الحناوي، إسماعيل السيد، قضايا إدارة معاصرة، الطبعة الثانية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 16- مُجَّد عبد الوهاب، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان.
- 17- مُجَّد قاسم، نظم المعلومات الإدارية وعلاقته بوظائف العملية الإدارية وتطبيقاتها التربوية، عالم الكتب الحديثة، الأردن، 2004.
- 18- مطر، مُجَّد عطية وآخرون، نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات، الإطار الفكري وتطبيقاته العلمية، دار حنين للنشر، الأردن، 1996.
- 19- موفق عدنان عبد الجبار الجميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2010.

II. الأطروحات والمذكرات:

- 1- بن ابراهيم الغالي، اتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية: من أجل معامل خصم في ظل الضوابط الشرعية -دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة مُجَّد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
- 2- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- 3- سهام عزبي، دراسة المقاربة الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة حالة مؤسسة عمومية المستشفى الجامعي مصطفى باشا ووكالة التأمين سلامة، مذكرة ماجستير في قسم علوم التسيير، تخصص التسيير العمومي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011.
- 4- العابد لزهر، إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013/2012.
- 5- عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2009.

6- ناصر مُجّد علي الجهيلي، خصائص المعلومات المالية المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009/2008.

III. المجالات:

1- حمد عبد الله المهني، وليد زكريا هيام، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأرحلة، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 2، الجامعة الأردنية، 2007.

2- سندسية مروان سلطان الحياي، ليث سعيد مُجّد الجعفر، دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الاقتصاد والمالية، عدد 00، العراق، 2015.

3- فارس هباش، ريمة مناع، أثر المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الإدارية، في سوق عمان المالية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية الصادرة عن جامعة أم البواقي، العدد التاسع، الجزائر، جوان 2018.

IV. المؤتمرات والملتقيات:

1- نمر مُجّد الخطيب، فؤاد صديقي، مداخلة تحت عنوان: مدى انعكاس الإصلاح المحاسبي على جودة المعلومات المالية تجربة الجزائر النظام المالي، المؤتمر الدولي حول "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، من تنظيم جامعة جامعة ورقلة، الجزائر، المقام يومي 29 و30 نوفمبر 2011.

V. مواقع الانترنت:

1- عباس فرحات، المؤثرات النفسية على صنع القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مقال منشور على

الموقع: <https://iefpedia..com>

الملحق رقم 2: الجداول الأصلية

Table de fréquences

1- يعتبر الاستثمار في مؤسستك ضمن الأوليات الإستراتيجية:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	10	52,6	52,6	52,6
	موافق جدا	9	47,4	47,4	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

2- تحافظ المؤسسة على استمرار التنمية في الثورة المالية من خلال الاستثمار:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	5,3	5,3	5,3
	موافق	11	57,9	57,9	63,2
	موافق جدا	7	36,8	36,8	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

3- تسعى المؤسسة من خلال اتخاذها القرارات الاستثمارية إلى توفير الحماية لرأس مالها:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	5	26,3	26,3	26,3
	موافق جدا	14	73,7	73,7	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

4- يلدجأ المستثمر إلى اتخاذ قرار الشراء عندما يشتري بأن القيمة المالية للأصل تفوق القيمة السوقية

للأصل:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	42,1	42,1	42,1
	موافق	5	26,3	26,3	68,4
	موافق جدا	6	31,6	31,6	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

5- تميل المؤسسة لاتخاذ قرارات استثمارية أخذتها بعين الاعتبار السيولة والأمان بالمخاطرة مقابل العائد

المتوقع:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	21,1	21,1	21,1
	موافق	8	42,1	42,1	63,2
	موافق جدا	7	36,8	36,8	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

6- تتخذ القرارات الاستثمارية بهدف الربحية بناء على معدل العائد على الاستثمار المتوقع:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	9	47,4	47,4	47,4
	موافق جدا	10	52,6	52,6	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

1- تشمل المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح، التوزيعات المخططة، الإنفاق

الرأسمالي، التدفقات النقدية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	5,3	5,3	5,3
	موافق	9	47,4	47,4	52,6
	موافق جدا	9	47,4	47,4	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

2- تعتبر المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة إليك واضحة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	10	52,6	52,6	52,6
	موافق جدا	9	47,4	47,4	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

3- تجد المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية كافية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	9	47,4	47,4	47,4
	موافق جدا	10	52,6	52,6	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

4- تتوقف درجة الثقة والملائمة على مدى صحة وسلامة المعلومات المعلنة في التقارير والقوائم المالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	5,3	5,3	5,3
	موافق	5	26,3	26,3	31,6
	موافق جدا	13	68,4	68,4	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

5- محتوى المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية ذو جودة ويعرض بشكل تحليلي يتفق مع

احتياجات

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	5,3	5,3	5,3
	موافق	8	42,1	42,1	47,4
	موافق جدا	10	52,6	52,6	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

1- لاتخاذ القرارات الاستثمارية يجب الحصول على المعلومات الخاصة بأرباح وخسائر الشركة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق جدا	1	5,3	5,3	5,3
	موافق	7	36,8	36,8	42,1
	موافق جدا	11	57,9	57,9	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

2- جودة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	4	21,1	21,1	21,1
	موافق جدا	15	78,9	78,9	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

3- تعتمد القرارات الاستثمارية على أهمية المعلومات الموجودة في الميزانية العامة للمؤسسة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	5	26,3	26,3	26,3
	موافق جدا	14	73,7	73,7	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

4- تساعد المعلومات المستقبلية لأرباح المؤسسة مستخدمى القرار الاستثمارى فى إجراء تعديلات فى تقدير درجة المخاطرة وعدم التأكد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	15,8	15,8	15,8
	محايد	1	5,3	5,3	21,1
	موافق	4	21,1	21,1	42,1
	موافق جدا	11	57,9	57,9	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

5- توفير المعلومات عن توقيت التدفقات النقدية المخططة تساعد متخذى القرار الاستثمارى من قياس درجة المخاطرة وعدم التأكد

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	10,5	10,5	10,5
	موافق	6	31,6	31,6	42,1
	موافق جدا	11	57,9	57,9	100,0
	Total	19	100,0	100,0	

Descriptives

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
ضمن مؤسستك فى الاستثمار يعتبر -1 الإستراتيجية الأولىات:	19	4,00	5,00	4,4737	,51299
فى التنمية استمرار على المؤسسة تحافظ -2 الإستثمار خلال من المالية الثرة:	19	2,00	5,00	4,2632	,73349
اتخاذها خلال من المؤسسة تسعى -3 لرأس الحماية توفير إلى الإستثمارية القرارات مالها:	19	4,00	5,00	4,7368	,45241
الشراء قرار اتخاذ إلى المستثمر يلجأ -4 تفوق للأصل المالية القيمة بأن يشتري عندما للأصل السوقية القيمة:	19	3,00	5,00	3,8947	,87526
استثمارية قرارات لاتخاذ المؤسسة تميل -5 والأمان السيولة الاعترار بعين أخذتها المتوقع العائد مقابل بالمخاطرة:	19	3,00	5,00	4,1579	,76472
الردحية بهدف الإستثمارية القرارات تتخذ -6 المتوقع الإستثمار على العائد معدل على بناء على المقدمة المالية المعلومات تشتمل -1	19	4,00	5,00	4,5263	,51299
التوزيعات الأرباح، الإيرادات، التكاليف النقدية التدفقات الرأسمالي، الإنفاق المخططة،	19	3,00	5,00	4,4211	,60698

التقارير تتضمنها التي المعلومات تعتبر 2- واضحة إليك المقدمة المالية	19	4,00	5,00	4,4737	,51299
التقارير تتضمنها التي المعلومات تجد 3- كافية المالية	19	4,00	5,00	4,5263	,51299
مدى على والملائمة الثقة درجة تتوقف 4- التقارير في المعلنة المعلومات وسلامة صحة المالية والقوائم	19	2,00	5,00	4,5789	,76853
التقارير تحتويها التي المعلومات محتوى 5- بشكل ويعرض جودة ذو المالية والقوائم احتياجات مع يتفق تحليلي	19	3,00	5,00	4,4737	,61178
يجب الاستثمارية القرارات لاتخاذ 1- بأرباح الخاصة المعلومات على الحصول الشركة وخسائر	19	1,00	5,00	4,4211	,96124
التقارير في المتوفرة المعلومات جودة 2- القرارات ترشيد في تساهم المالية الاستثمارية:	19	4,00	5,00	4,7895	,41885
أهمية على الاستثمارية القرارات تعتمد 3- العامة الميزانية في الموجودة المعلومات للمؤسسة	19	4,00	5,00	4,7368	,45241
لأرباح المستقبلية المعلومات تساعد 4- في الاستثماري القرار مستخدمى المؤسسة المخاطرة درجة تقدير في تعديلات إجراء التأكد وعدم	19	2,00	5,00	4,2105	1,13426
التدقيقات توقيت عن المعلومات توفير 5- القرار متخذى تساعد المخططة النقدية وعدم المخاطرة درجة قياس من الاستثماري التأكد	19	3,00	5,00	4,4737	,69669
الاستثمارية القرارات	19	3,67	5,00	4,3421	,50758
المالية المعلومات	19	3,40	5,00	4,4947	,47314
والقرارات المالية المعلومات بين العلاقة الاستثمارية	19	3,60	5,00	4,5263	,50864
N valide (liste)	19				

Fréquence

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	الاستثمارية القرارات ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : المالية المعلومات

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,767 ^a	,589	,565	,31212

a. Prédicteurs : (Constante), الاستثمارية القرارات

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,373	1	2,373	24,362	,000 ^b
	Résidus	1,656	17	,097		
	Total	4,029	18			

a. Variable dépendante : المالية المعلومات

b. Prédicteurs : (Constante), الاستثمارية القرارات

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,388	,633		2,192	,043
	الاستثمارية القرارات	,715	,145	,767	4,936	,000

a. Variable dépendante : المالية المعلومات

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المالية المعلومات تشتمل -1 التكاليف على المقدمة الأرباح، الإيرادات، الإنفاق المخططة، التوزيعات النقدية التدفقات الرأسمالي، ^b		Introduire

a. Variable dépendante : الاستثمارية القرارات

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,799 ^a	,638	,617	,31421

a. Prédicteurs : (Constante), 1- المالية المعلومات تشتمل، الإيرادات، التكاليف على المقدمة المالية المعلومات تشتمل -1،

النقدية التدفقات الرأسمالي، الإنفاق المخططة، التوزيعات

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,959	1	2,959	29,972	,000 ^b
	Résidus	1,678	17	,099		
	Total	4,637	18			

a. Variable dépendante : الاستثمارية القرارات

b. Prédicteurs : (Constante), 1- على المقدمة المالية المعلومات تشمل- التكاليف، الإيرادات، التوزيعات الأرباح، الإنفاق المخططة، الرأسمالي، الإنفاق المخططة، النقدية التدفقات

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,389	,544		2,552	,021
	على المقدمة المالية المعلومات تشمل- التكاليف، الإيرادات، التوزيعات الأرباح، الإنفاق المخططة، الرأسمالي، الإنفاق المخططة،	,668	,122	,799	5,475	,000

a. Variable dépendante : الاستثمارية القرارات

DATASET ACTIVATE Jeu_de_données2.

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المعلومات محتوى جودة القوائم و التقارير في ^b		Introduire

a. Variable dépendante : الاستثمارية القرارات

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,629 ^a	,396	,360	,40593

a. Prédicteurs : (Constante), القوائم و التقارير في المعلومات محتوى جودة

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,836	1	1,836	11,144	,004 ^b
	Résidus	2,801	17	,165		
	Total	4,637	18			

a. Variable dépendante : الاستثمارية القرارات

b. Prédicteurs : (Constante), القوائم و التقارير في المعلومات محتوى جودة

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,781	,773		2,305	,034
	و التقارير في المعلومات محتوى جودة القوائم	,566	,169	,629	3,338	,004

a. Variable dépendante : الاستثمارية القرارات

Unidirectionnel

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الاستثمارية القرارات	Intergroupes	,001	1	,001	,002	,961
	Intragroupes	4,637	17	,273		
	Total	4,637	18			
المالية المعلومات	Intergroupes	,007	1	,007	,029	,866
	Intragroupes	4,023	17	,237		
	Total	4,029	18			
المجموع	Intergroupes	,003	1	,003	,013	,910
	Intragroupes	3,823	17	,225		
	Total	3,825	18			

Unidirectionnel

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الاستثمارية القرارات	Intergroupes	,297	2	,149	,548	,589
	Intragroupes	4,340	16	,271		
	Total	4,637	18			
المالية المعلومات	Intergroupes	,573	2	,287	1,327	,293
	Intragroupes	3,456	16	,216		
	Total	4,029	18			
المجموع	Intergroupes	,392	2	,196	,912	,422
	Intragroupes	3,434	16	,215		
	Total	3,825	18			

Unidirectionnel

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الاستثمارية القرارات	Intergruppes	,362	1	,362	1,440	,247
	Intragruppes	4,275	17	,251		
	Total	4,637	18			
المالية المعلومات	Intergruppes	,000	1	,000	,001	,975
	Intragruppes	4,029	17	,237		
	Total	4,029	18			
المجموع	Intergruppes	,086	1	,086	,391	,540
	Intragruppes	3,740	17	,220		
	Total	3,825	18			

Unidirectionnel

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
الاستثمارية القرارات	Intergruppes	,457	1	,457	1,858	,191
	Intragruppes	4,181	17	,246		
	Total	4,637	18			
المالية المعلومات	Intergruppes	,269	1	,269	1,218	,285
	Intragruppes	3,760	17	,221		
	Total	4,029	18			
المجموع	Intergruppes	,357	1	,357	1,750	,203
	Intragruppes	3,468	17	,204		
	Total	3,825	18			

الملحق رقم 1 : استمارة الاستبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أكلي محمد أولحاج - البويرة -

كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، والعلوم التجارية

تخصص: إدارة مالية

قسم: علوم التسيير

في إطار التحضير لمذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، والتي نحاول من خلالها معالجة موضوع:

"تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية"

-دراسة حالة شركة الاسمنت بسور الغزلان-

نود منكم المشاركة في هذه الدراسة وهذا بالإجابة على هذا الاستبيان، كما

نعلمكم أن هذه المعلومات تستعمل للغاية العلمية فقط.

ضع العلامة () في الإجابة الملائمة:

• المعلومات الشخصية:

* الجنس: ذكر أنثى

العمر:

أقل من 30 سنة: بين 30 و 40 سنة:

أكثر من 50 سنة:

بين 40 و 50 سنة:

* المستوى التعليمي:

دراسات عليا

جامعي

* سنوات الخبرة:

05 سنوات بين 6 - 10 سنوات

أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: القرارات الاستثمارية.

درجات	العبارات	غير موفق إطلاقاً	غير موفق	محايداً	موفق	موافق جداً
	1- يعتبر الاستثمار في مؤسستك ضمن الأوليات الإستراتيجية:					
	2- تحافظ المؤسسة على استمرار التنمية في الثروة المالية من خلال الاستثمار:					
	3- تسعى المؤسسة من خلال اتخاذها القرارات الاستثمارية إلى توفير الحماية لرأس مالها:					
	4- يلجأ المستثمر إلى اتخاذ قرار الشراء عندما تكون بأن القيمة المالية للأصل تفوق القيمة السوقية للأصل:					
	5- تميل المؤسسة لاتخاذ قرارات استثمارية أخذتها بعين الاعتبار السيولة والأمان بالمخاطرة مقابل العائد المتوقع:					
	6- تتخذ القرارات الاستثمارية بهدف الربحية بناء على معدل العائد على الاستثمار المتوقع:					

المحور الثالث: جودة المعلومات المالية.

موافق جدا	موفق	محايدا	غير موافق	غير موافق إطلاقا	درجات العبارات
					1- تشمل المعلومات المالية المقدمة على التكاليف الإيرادات، الأرباح، التوزيعات المخططة، الإنفاق الرأسمالي، التدفقات النقدية:
					2- تعتبر المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المقدمة إليك واضحة:
					3- تجد المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية كافية:
					4- تتوقف درجة الثقة والملائمة على مدى صحة وسلامة المعلومات المعلنة في التقارير والقوائم المالية:
					5- محتوى المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية ذو جودة ويعرض بشكل تحليلي يتفق مع احتياجات

المحور الرابع: العلاقة بين المعلومات المالية والقرارات الاستثمارية.

العبارات	درجات	غير موفق إطلاقاً	غير موفق	محايداً	موفق	موافق جداً
1- لاتخاذ القرارات الاستثمارية يجب الحصول على المعلومات الخاصة بأرباح وخسائر المؤسسة:						
2- جودة المعلومات المتوفرة في التقارير المالية تساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية:						
3- تعتمد القرارات الاستثمارية على أهمية جودة المعلومات الموجودة في الميزانية العامة للمؤسسة						
4- تساعد المعلومات المستقبلية لأرباح المؤسسة مستخدمي القرار الاستثماري في إجراء تعديلات في تقدير درجة المخاطرة وعدم التأكد:						
5- توفير المعلومات عن توقيت التدفقات النقدية المخططة تساعد متخذي القرار الاستثماري من قياس درجة المخاطرة وعدم التأكد:						